



## البنك الشعبي ملخص المنشور

المبلغ الإجمالي الأقصى للعملية: 300 000 000 درهم

الشرط "A" قابل للمراجعة سنويا	الشرط "B" قابل للمراجعة كل 5 سنوات	
المبلغ الأقصى للشرط	300 000 000 درهم	
العدد الأقصى للسندات	3 000 سند تابعي لأجل لا محدود	
القيمة الاسمية	100 000 درهم	
الأجل	لأجل لا محدود	
سعر الفائدة	قابل للمراجعة سنويا، اعتمادا على سعر الفائدة الكامل لأجل 52 أسبوعا والمحدد بالرجوع إلى منحنى الأسعار المرجعية في السوق الثانوية لسندات الخزينة، كما أصدره بنك المغرب بتاريخ 15 دجنبر 2023 أي 3,07%، تضاف إليه علاوة المخاطرة بين 200 و 210 نقطة أساس . أي بسعر فائدة اسمي يتراوح بين 5,07% و 5,17% .	سعر فائدة قابل للمراجعة كل 5 سنوات، يحدد بالرجوع لسعر الفائدة السيادي لأجل 5 سنوات بالرجوع إلى منحنى الأسعار المرجعية في السوق الثانوية لسندات الخزينة، كما أصدره بنك المغرب بتاريخ 15 دجنبر 2023 أي 3,56% . تضاف إليه علاوة المخاطرة بين 220 و 230 نقطة أساس . أي بسعر فائدة اسمي يتراوح بين 5,76% و 5,86% .
علاوة المخاطرة	210-200 نقطة أساس	230-220 نقطة أساس
تداول السندات	بالتراضي (خارج البورصة)	
ضمان التسديد	بدون	
طريقة التخصيص	مناقصة على الطريقة الفرنسية مع أولوية للشرط A (سعر فائدة قابل للمراجعة سنويا)، ثم الشرط B (سعر فائدة قابل للمراجعة كل 5 سنوات)	
فترة الاكتتاب	من 25 إلى 27 دجنبر 2023 مع احتساب اليوم الأول والأخير من العملية	

يقتصر الاكتتاب في هذه السندات وكذا تداولها في السوق الثانوية حصريا على المستثمرين المؤهلين الخاضعين للقانون المغربي كما تم تحديد لائحتهم في مذكرة العملية

المستشار والمنسق العام	الهيئة المكلفة بالتوظيف
	

### تأشيرة الهيئة المغربية لسوق الرساميل

طبقا لأحكام دورية الهيئة المغربية لسوق الرساميل، القاضية بتطبيق المادة 5 من القانون رقم 12-44 المتعلق بدعوة الجمهور إلى الاكتتاب و بالمعلومات المطلوبة إلى الأشخاص المعنوية والهيئات التي تدعو الجمهور إلى الاكتتاب في أسهمها أو سنداتها، قامت الهيئة المغربية لسوق الرساميل بالتأشير على هذا المنشور بتاريخ 18 دجنبر 2023 تحت المرجع VI/EM/040/2023 . لا تشكل مذكرة العملية سوى جزء من المنشور المؤشر عليه من طرف الهيئة المغربية لسوق الرساميل.

يتكون هذا الأخير من:

- مذكرة العملية
- الوثيقة المرجعية للبنك الشعبي المركزي المتعلقة بالسنة المالية 2022 والنصف الأول من 2023 والمسجلة من طرف الهيئة المغربية لسوق الرساميل بتاريخ 18 دجنبر 2023 تحت المرجع EN/EM/ 036/2023

## تنبيه

قامت الهيئة المغربية لسوق الرساميل بتاريخ 18 دجنبر 2023 بالتأشير على منشور يتعلق بإصدار سندات تابعة لأجل لا محدود للبنك الشعبي المركزي.

يوضع المنشور المؤشر عليه من طرف الهيئة المغربية لسوق الرساميل رهن التصرف في كل حين بمقر البنك الشعبي المركزي، وعلى موقعه الإلكتروني [www.groupebcp.com](http://www.groupebcp.com) ولدى مستشاره المالي.

كما يوضع المنشور رهن التصرف داخل أجل 48 ساعة لدى المؤسسات المكلفة بجمع الأوامر. ويوضع المنشور رهن إشارة العموم بمقر بورصة الدار البيضاء وعلى موقعها الإلكتروني [www.casablanca-bourse.com](http://www.casablanca-bourse.com) وفي الموقع الإلكتروني للهيئة المغربية لسوق الرساميل ([www.ammc.ma](http://www.ammc.ma)).

تمت ترجمة هذا الملخص من طرف شركة لسانيات تحت المسؤولية المشتركة لهذه الأخيرة والبنك الشعبي المركزي. إذا كان هناك اختلاف بين محتوى هذا الملخص ومحتوى المنشور المؤشر عليه من طرف الهيئة المغربية لسوق الرساميل، ففي هذه الحالة، لا يعتد إلا بهذا الأخير.

## القسم الأول : تقديم العملية

## I. الخصائص العامة للعملية

يعتزم البنك الشعبي المركزي إصدار 3 000 سند تابعي بقيمة إسمية قدرها 100 000 درهم للسند. ويصل المبلغ الإجمالي للعملية إلى 300 000 000 درهم موزعا كما يلي :

- الشطر "A": لأجل لا محدود وبسعر فائدة قابل للمراجعة سنويا وغير مدرجة في بورصة الدار البيضاء، بسقف قدره 300 000 000 درهم بقيمة إسمية للسند تبلغ 100 000 درهم.
- الشطر "B": لأجل لا محدود وبسعر فائدة قابل للمراجعة كل 10 سنوات وغير مدرجة في بورصة الدار البيضاء، بسقف قدره 300 000 000 درهم بقيمة إسمية للسند تبلغ 100 000 درهم.

وفي جميع الأحوال، لا ينبغي أن يتجاوز المبلغ الإجمالي الملزم للشطرين مبلغ 300 000 000 درهم .  
وطبقا لقرارات الجمعية العامة العادية بتاريخ 21 يونيو 2021 التي رخصت للمجلس الإداري بإصدار اقتراض أو عدة اقتراضات سنوية تابعة بما في ذلك من نوع AT1 (يحدد سقفها في 10 000 000 000 درهم ) ، سيتم حصر مبلغ الإصدار في المبلغ المكتتب فعليا إذا لم يتم الاكتتاب في الإصدار كاملا.

## II. أهداف العملية

يوصل البنك الشعبي المركزي وضع استراتيجيته التنموية، التي تندرج ضمن دينامية نمو متواصلة وتهدف إلى تعزيز تموقعه في المشهد البنكي.  
ويهدف أساسا هذا الإصدار إلى :

- تمويل المشاريع التنموية للبنك الشعبي المركزي دون المس بأمواله الذاتية التنظيمية الحالية ؛
- تعزيز الأموال الذاتية التنظيمية الحالية وبالتالى تعزيز نسبة ملاءة المجموعة.

وطبقا لدورية بنك المغرب رقم 14/G/2013 المتعلقة بحساب الأموال الذاتية التنظيمية لمؤسسات الائتمان كما تم تغييرها وتتميمها، سيتم تصنيف الأموال التي تم جمعها في إطار هذه العملية ضمن الأموال الذاتية الإضافية من المستوى 1.

## III. أهداف العملية

### III.1 الجدول الزمني للعملية

التاريخ	المراحل	الترتيب
18/12/2023	الحصول على تأشيرة الهيئة المغربية لسوق الرساميل	1.
18/12/2023	نشر ملخص المنشور على الموقع الإلكتروني للبنك الشعبي المركزي	2.
20/12/2023	نشر البنك الشعبي لبلاغ صحفي في صحيفة للإعلانات القانونية	3.
25/12/2023	فتح فترة الاكتتاب	4.
27/12/2023	إغلاق فترة الاكتتاب	5.

27/12/2023	تخصيص السندات	6.
29/12/2023	التسديد/التسليم	7.
30/12/2023	نشر نتائج العملية وأسعار الفائدة المعتمدة في صحيفة للإعلانات القانونية وعلى الموقع الإلكتروني للبنك الشعبي المركزي	8.

### III.2 نقابة التوظيف والوسطاء الماليون

اسم الوسيط	نوع الوسيط المالي
<b>Upline Corporate Finance</b> 162، زاوية شارع أنفا وزنقة موليير – 20550- الدار البيضاء – المغرب الهاتف : 05 22 99 71 71	المستشار المالي والمنسق العام للعملية
البنك الشعبي المركزي 101، شارع الزرقطوني – الدار البيضاء الهاتف : 05 22 20 25 33	الهيئة المكلفة بالتوظيف
<b>BCP2S</b> 27، شارع مولاي يوسف – الدار البيضاء الهاتف : 05 22 20 97 31	الهيئة الممركزة

### IV. خصائص السندات المصدرة

#### تنبيه

يتميز السند التابعي لأجل لا محدود عن السند الكلاسيكي بفعل أولا رتبة الديون المحددة تعاقديا في بند التابعة ثم بمدته اللامحدودة. ويكمن تأثير بند تابعة السندات في ربط تسديد الاقتراض في حالة تصفية مؤسسة الإصدار بتعويض كافة الديون الأخرى بما في ذلك الاقتراضات السندية التابعة لمدة محددة التي تم إصدارها أو التي يمكن إصدارها لاحقا. علاوة على ذلك، يشكل المبلغ المقترض والفوائد المتعلقة بهذه السندات التزاما من الرتبة الأخيرة وتأتي في مرتبة أعلى فقط من سندات رأسمال البنك الشعبي المركزي. علاوة على ذلك، يتم لفت انتباه المستثمرين المحتملين إلى ما يلي :

- ليس لهذا الإصدار المتعلق بالسندات لأجل لا محدود تاريخ استحقاق معين وإنما يمكن تسديده حسب قرار الشركة المصدرة و بعد موافقة بنك المغرب، مما قد يؤثر على الأجل المتوقع وشروط إعادة الاستثمار.
- يتضمن الاستثمار في السندات التابعة لأجل لا محدود بنودا لانخفاض المبلغ الإسمي للسندات وإلغاء أداء الفوائد الذي يعرض المستثمرين لمخاطر تم تقديمها في القسم الثالث من هذا الجزء.

تتمثل خصائص السندات كما يلي:

**خصائص الشطر A (سندات بسعر فائدة قابل للمراجعة سنويا، لأجل لا محدود وغير مدرجة في بورصة الدار البيضاء)**

طبيعة السندات	سندات تابعة لأجل لا محدود غير مدرجة في بورصة الدار البيضاء، تجرد من طابعها المادي من خلال تسجيلها في حساب لدى الوسطاء الماليين المؤهلين وتقبل في عمليات الوديع المركزي (ماروكليز).
الشكل القانوني	لحامها
الحد الأقصى للشطر	300 000 000 درهم
العدد الأقصى للسندات المصدرة	3 000 سند تابعي
القيمة الإسمية للسند	100 000 درهم
الأجل	لا محدودة الأجل، مع إمكانية تسديد مسبق، بعد السنة الخامسة من تاريخ الانتفاع والذي لا يمكن القيام به إلا بمبادرة من المصدر وبعد موافقة بنك المغرب مع أجل مسبق أدناه خمس سنوات.
فترة الاكتتاب	من 25 إلى 27 دجنبر 2023 مع احتساب اليوم الأول والأخير من العملية
تاريخ الانتفاع	29 دجنبر 2023
علاوة المخاطرة	بين 200 و210 نقطة أساس
سعر الإصدار	بالتكافؤ، أي 100 000 درهم في تاريخ الانتفاع
سعر التسديد	100% أي 100 000 درهم
طريقة التخصيص	مناقصة على الطريقة الفرنسية مع أولوية للشطر A ( سعر فائدة قابل للمراجعة سنويا)، ثم الشطر B ( بسعر فائدة قابل للمراجعة كل 5 سنوات)
تداول السندات	بالتراضي (خارج بورصة الدار البيضاء)
	لا يمكن تداول السندات التابعة لأجل لا محدود موضوع هذا الإصدار إلا بين المستثمرين المؤهلين المحددة لائحتهم في هذه المذكرة للعملية. يلتزم كل مستثمر مؤهل مالك لسندات تابعة لأجل لا محدود موضوع مذكرة للعملية بعدم تحويل السندات المذكورة سوى لفائدة المستثمرين المؤهلين المحددة لائحتهم في مذكرة للعملية. كما يتعين على ماسكي الحسابات بأي حال من الأحوال قبول تعليمات تسديد وتسليم السندات التابعة لأجل لا محدود موضوع هذه المذكرة للعملية المعبر عنها من طرف مستثمرين غير المستثمرين المؤهلين المحددة لائحتهم في مذكرة للعملية.
سعر الفائدة الإسمي	سعر فائدة قابل للمراجعة سنويا
	بالنسبة للسنة الأولى، يحتسب سعر الفائدة الإسمي بناء على أسعار فائدة سندات الخزينة لأجل 52 أسبوعا (سعر نقدي) والمحدد بالرجوع إلى منحنى الأسعار المرجعية في السوق الثانوية لسندات الخزينة، كما أصدره بنك المغرب بتاريخ 15 دجنبر 2023 أي 3,07%، تضاف إليه علاوة المخاطرة بين 200 و 210 نقطة أساس . أي بسعر فائدة اسمي يتراوح بين 5,07% و 5,17% . وسيتم نشر السعر المرجعي وسعر الفائدة الاسمي من قبل البنك الشعبي المركزي في موقعه الإلكتروني و في صحيفة للإعلانات القانونية يوم 30 دجنبر 2023.

عند حلول التاريخ السنوي، السعر المرجعي المعتمد هو سعر الفائدة لسندات الخزينة لأجل 52 أسبوعاً والمحدد بالرجوع إلى منحنى الأسعار المرجعية في السوق الثانوية لسندات الخزينة، كما أصدره بنك المغرب ، في أجل خمسة أيام عمل التي تسبق كل تاريخ سنوي للقسيمة.

في حالة لم يتم معاينة سعر الفائدة لـ 52 أسبوعاً سنوات لسندات الخزينة بشكل مباشر على المنحنى، سيتم تحديد السعر المرجعي بطريقة الاستقطاب الخطي من خلال استعمال النقطتين اللتين تؤطران الأجل المطلق لـ 52 أسبوعاً ( أساس نقدي). ويتم الاستقطاب الخطي بعد تحويل سعر الفائدة الأعلى مباشرة لأجل 52 أسبوعاً ( أساس حسابي) إلى سعر الفائدة النقدي المعادل.

وتعرض طريقة الحساب كما يلي:

$$(((\text{السعر الحسابي} + 1) \wedge (\text{عدد الأيام الصحيح} / k) - 1) \times k / 360) ;$$

بحيث k: أجل سعر الفائدة الحسابي الذي نريد تحويله.

\* عدد الأيام المضبوط: 365 أو 366 يوماً

يضاف إلى السعر المرجعي المحصل عليه علاوة المخاطرة المعتمدة خلال المناقصة ( علاوة المخاطرة تتراوح بين 200 و 210 نقطة أساس ) وسيتم تبليغه من طرف البنك الشعبي المركزي ، عبر موقعه الإلكتروني ، إلى حاملي السندات خلال 5 أيام قبل الذكرى السنوية لكل تاريخ لمراجعة النسب وفي نفس يوم تاريخ معاينة السعر المرجعي.

تسدد الفوائد في التواريخ التي تصادف سنويا تاريخ انتفاع الاقتراض، أي في 29 دجنبر من كل سنة. ويتم أداء الفوائد في نفس اليوم أو في أول يوم عمل الذي يلي 29 دجنبر إذا كان هذا الأخير لا يصادف يوم عمل.

ستتوقف فوائد السندات التابعة لأجل لا محدود عن السريان في اليوم الذي سيقوم فيه البنك الشعبي المركزي بتسديد رأس المال.

ويمكن للبنك الشعبي المركزي حسب إرادته أن يقرر بعد موافقة قبلية لبنك المغرب إلغاء (كلية أو جزئيا) أداء مبلغ الفوائد لمدة لا محدودة وعلى أساس غير تراكمي، من أجل مواجهة التزاماته. ( لا سيما تبعا لطلب من بنك المغرب). وتبعا لهذا القرار، لن يؤد مبلغ الفائدة الملغاة من طرف البنك الشعبي المركزي أو يتم اعتباره مبلغا مراكما أو مستحقا لحاملي السندات لأجل لا محدود التي يصدرها البنك الشعبي المركزي. وسيهم كل قرار إلغاء مبلغ القسيمة الذي كان من المقرر أصلا دفعه في التاريخ السنوي المقبل.

ويلزم البنك الشعبي المركزي بتطبيق مقتضيات المنشور رقم G/2013/14 لبنك المغرب الصادر في 13 غشت 2013 والمتعلق بحساب الأموال الذاتية التنظيمية لمؤسسات الائتمان، طبقا للفصل 10 من هذا المنشور الذي يحدد أدوات الأموال الذاتية الأساسية كأسهم أو أي عنصر مكون لرأس المال الشركة وكذا الحصة المخصصة التي تراعي عدة معايير ( تحدد أدناه) ومن ضمنها البند الذي ينص على أن التوزيعات على شكل أرباح أو غيرها لا تتم إلا بعد الوفاء بجميع الالتزامات القانونية والتعاقدية والقيام بالأداءات على أدوات الأموال الذاتية من مرتبة أعلى بما في ذلك الالتزامات التابعة لأجل لا محدود موضوع مذكرة العملية. وتتمثل المعايير المشار إليه أعلاه فيما يلي:

- يتم إصدار الأدوات مباشرة من طرف المؤسسة بعد موافقة مسبقة لجهازها الإداري؛
- تعتبر الأدوات لا محدودة الأجل؛
- لا يمكن لأصل الأدوات أن يؤدي لخفض أو تسديد، إلا في حالة تصفية المؤسسة أو بعد موافقة مسبقة من بنك المغرب؛
- تنتمي الأدوات إلى مرتبة أدنى مقارنة بجميع الديون في حال عدم الملاءة أو تصفية المؤسسة؛
- لا تحظى الأدوات من أي هيئة تابعة كانت بكفالات أو ضمانات للرفع من رتبة الديون؛
- لا تحظى الأدوات بأي اتفاق تعاقدي أو غيره للرفع من رتبة الديون برسم هذه الأدوات في حالة عدم الملاءة أو التصفية؛
- تسمح الأدوات بامتصاص الجزء الأول و تناسبيا الجزء الأهم من الخسائر فور وقوعها؛
- تخول الأدوات لمالكها دينا على الأصول المتبقية للمؤسسة، ويكون هذا الدين، في حالة التصفية وبعد أداء جميع الديون التي تفوقها مرتبة، متناسبا مع مبلغ الأدوات المصدرة. ولا يكون مبلغ هذا الدين قارا ولا محددًا بسقف، إلا إذا تعلق الأمر بحصص المشاركة؛
- لا يمول شراء الأدوات بطريقة مباشرة أو غير مباشرة من طرف المؤسسة؛
- لا تتم التوزيعات على شكل أرباح أو غيرها إلا بعد الوفاء بجميع الالتزامات القانونية والتعاقدية والقيام بالأداءات على أدوات الأموال الذاتية من مرتبة أعلى. ولا يمكن أن تنتج هذه التوزيعات إلا عن عناصر قابلة للتوزيع. ولا يرتبط مستوى التوزيعات بالسعر الذي تم وفقه شراء الأدوات عند الإصدار إلا إذا تعلق الأمر بحصص المشاركة؛
- لا تنتج المقتضيات التي تخضع لها أدوات الأموال الذاتية الأساسية عن ( أولا) الحقوق التفضيلية لدفع أرباح الأسهم ( ثانيا) عن سقف ولا قيود أخرى ترتبط بمبلغ أقصى للتوزيعات، إلا إذا تعلق الأمر بحصص المشاركة، (ثالثا) عن واجب بالنسبة للمؤسسة يقضي القيام بتوزيعات لفائدة المالكين؛
- لا يشكل عدم تسديد أرباح الأسهم حادثا للتخلف عن الأداء بالنسبة للمؤسسة؛ و
- لا يفرض إلغاء التسديد أي إكراه على المؤسسة.

في حالة إلغاء أداء مبلغ الفوائد، ينبغي على المصدر إخبار حاملي السندات لأجل لا محدود والهيئة المغربية لسوق الرساميل بقرار الإلغاء، داخل أجل 60 يوما على الأقل قبل تاريخ الأداء. ويتم إخبار حاملي السندات لأجل لا محدود بإشعار يتم نشره من طرف البنك الشعبي المركزي على موقعه الإلكتروني وفي صحيفة للإعلانات القانونية يحدد مبلغ الفوائد الملغاة ومبررات قرار إلغاء أداء مبلغ الفوائد وكذا التدابير التصحيحية التي تم اتخاذها.

ولا يمكن أن يصدر توزيع الفوائد إلا عن العناصر القابلة للتوزيع ولا ترتبط بجودة ائتمان البنك الشعبي المركزي.

ويمكن للبنك الشعبي المركزي حسب إرادته أن يقرر بعد موافقة قلبية لبنك المغرب الرفع من مبلغ القسيمة التي سيتم أداؤها والتي ستصير بالتالي أكبر من مبلغ القسيمة المحددة بناء على الصيغة أدناه. وفي حال اتخاذ قرار بالرفع من مبلغ القسيمة، ينبغي على المصدر إخبار جميع حاملي السندات لأجل لا محدود المصدر من طرف البنك الشعبي المركزي والهيئة المغربية لسوق الرساميل بهذا القرار داخل أجل 60 يوما على الأقل قبل تاريخ الأداء.

ويتم إخبار جميع حاملي السندات لأجل لا محدود بإشعار يتم نشره من طرف البنك الشعبي المركزي على موقعه الإلكتروني و في صحيفة للإعلانات القانونية.

في حال وجود أدوات أخرى لها آلية إلغاء أداء مبلغ الفوائد فإن قرار إلغاء / رفع مبلغ القسيمة المطلوب أداؤها سيتم تفعيله بما يتناسب مع مبلغ الفوائد الخاص بهذه الأدوات. و تحتسب الفوائد تبعا للصيغة التالية

القيمة الإسمية x سعر الفائدة الإسمي x عدد الأيام الصحيح/360

يتم حساب الفوائد على أساس آخر مبلغ اسمي كما تم تعريفه في بند " امتصاص الخسائر " أو على أساس الرأسمال المتبقي الواجب كما تم تعريفه في بند " تسديد رأس المال " .

يخضع تسديد رأس المال لموافقة بنك المغرب وسيتم بشكل خطي على مدة أداها 5 سنوات. (أنظر بند " التسديد المسبق " ) .

تسديد رأس المال

يمنع على البنك الشعبي المركزي القيام خلال كامل مدة الاقتراض القيام بالتسديد المسبق للسندات التابعة لأجل لا محدود موضوع هذا الإصدار، قبل مرور 5 سنوات ابتداء من تاريخ الانتفاع.

وبعد مرور 5 سنوات، لا يمكن إجراء التسديد المسبق إلا من طرف المصدر، شريطة إشعار مسبق أدناه 5 سنوات وبعد موافقة بنك المغرب.

إن كل تسديد مسبق (كلي أو جزئي) سيتم بشكل تناسبي مع كافة أخطر السندات التابعة لأجل لا محدود موضوع هذا الإصدار وبشكل خطي لمدة أدناها 5 سنوات. وسيتم إخبار حاملي السندات لأجل لا محدود بالتسديد المسبق فور اتخاذ قرار التسديد المسبق مع تذكير داخل أجل أدناه ستون يوما تقويميا قبل تاريخ بداية هذا التسديد. وسيتم نشر هذه الإشعارات في صحيفة للإعلانات القانونية وعلى الموقع الإلكتروني للمصدر مع تحديد مبلغ التسديد ومدته وتاريخ بدايته.

لا يجوز للمصدر التسديد المسبق الكلي أو الجزئي للسندات التابعة لأجل لا محدود، موضوع هذا الإصدار، ما دامت القيمة الإسمية انخفضت قيمتها طبقا لبند « امتصاص الخسائر ». وفي حالة كانت نسبة رأس المال الأساسي من المستوى الأول كما عرفها بنك المغرب أقل من 6,0% من المخاطر المرجحة، على أساس فردي أو موطن، خلال فترة التسديد، سيتم إجراء هذا الأخير على أساس القيمة الإسمية الأولية للسندات.

إن كل تسديد مسبق (كلي أو جزئي) يتم قبل حلول التاريخ السنوي، سيتم على أساس المبلغ الواجب للرأس المال المتبقي المستحق والفوائد الجارية إلى غاية تاريخ التسديد.

ويمتنع البنك الشعبي المركزي عن القيام بشراء استردادي للسندات التابعة لأجل لا محدود، موضوع هذا الإصدار، ما دامت القيمة الإسمية انخفضت قيمتها طبقا لبند " امتصاص الخسائر". ويتعين على المصدر إخبار الهيئة المغربية لسوق الرساميل وكذا كافة حاملي السندات التابعة لأجل لا محدود الذين اكتتبوا في هذا الإصدار بأي مسطرة محتملة لإعادة الشراء من شأنها أن تشكل موضوع موافقة مسبقة لبنك المغرب، عبر إشعار يتم نشره في صحيفة للإعلانات القانونية وعلى الموقع الإلكتروني للمصدر مع تحديد عدد السندات موضوع هذا الشراء الاستردادي وأجله وسعره. وسيقوم البنك الشعبي المركزي بإعادة الشراء بشكل تناسبي مع أوامر البيع المقدمة ( في حالة كان عدد السندات المعروضة أكبر من عدد السندات التي سيعاد شراؤها). وسيتم إلغاء السندات التي سيعاد شراؤها.

في حالة اندماج أو انفصال أو تقديم جزئي لأصول البنك الشعبي المركزي خلال مدة الاقتراض ترتب عنه تحويل شامل للذمة المالية لفائدة هيئة قانونية أخرى، سيتم بشكل تلقائي تحويل الحقوق والواجبات المتعلقة بالسندات التابعة لأجل لا محدود للهيئة القانونية التي حلت محل البنك الشعبي المركزي في الحقوق والواجبات.

ويظل تسديد رأس المال، في حالة تصفية البنك الشعبي المركزي، تابعا للديون الأخرى ( أنظر مرتبة الاقتراض ).

تخفف قيمة السندات<sup>1</sup> كلما أصبحت نسبة رأس المال الأساسي من المستوى الأول كما عرفها بنك المغرب أقل من 6,0% من المخاطر المرجحة، على أساس فردي أو موطن. وتنفذ قيمة السندات بالمبلغ الموافق للفرق بين الأموال الذاتية الأساسية النظرية من المستوى 1 (CET 1) مما يسمح ببلوغ 6,0% من نسبة رأس المال الأساسي من المستوى الأول والأموال الذاتية الفعلية CET 1. ( بعد الأخذ بعين الاعتبار التأثير المتعلق بالضرائب )<sup>2</sup>

ويتم خفض القيمة داخل أجل لا يمكن أن يتعدى شهرا تقويميا ابتداء من تاريخ معاينة عدم احترام النسبة الدنيا 6,0% على أساس فردي أو موطن ، من خلال خفض القيمة الإسمية للسندات بالمبلغ الموافق، وذلك في حدود قيمة إسمية دنيا قدرها 50 درهم (طبقا للمادة 292 من القانون 95-17 المتعلق بشركات المساهمة (كما تم تغييره وتميمه) . وخلال 30 يوما الموالية التي تلي كل فترة نصف سنوية ( تواريخ الحصر نصف السنوية لنشر نسب الملاءة) أو تاريخ الحساب غير العادي أو الوسيط الذي تطلبه السلطات الوصية، يتعين على المصدر التأكيد من أن نسبة رأس المال الأساسي من المستوى الأول CET 1 كما عرفها بنك المغرب تحترم المستوى الأدنى 6,0% من المخاطر المرجحة على أساس فردي أو موطن. وسيقوم البنك الشعبي المركزي بنشر نسبته CET 1 وكذا المستويات التوقعية لهذه النسبة في أفق 18 شهرا ، بعد موافقة مسبقة من مجلس إدارته. ويتم هذا النشر قبل متم أبريل بالنسبة لكل عملية حصر للحسابات السنوية وقبل متم أكتوبر بالنسبة لكل عملية حصر للحسابات نصف السنوية. وستتم من خلال إصدارات الدعامات III للبنك الشعبي المركزي ( يمكن الاطلاع عليها في الموقع الإلكتروني للمصدر) . ويتم هذا النشر أيضا في صحيفة للإعلانات القانونية، خلال الثلاثين يوما التي تلي وقوع حدث ملحوظ قد يؤثر على النسب التنظيمية. وسيتم إرسال هذه الإصدارات إلى ممثل كتلة حاملي السندات التي تضم حاملي السندات التابعة لأجل لا محدود موضوع هذا الإصدار، في نفس الوقت الذي ترسل فيه إلى بنك المغرب والهيئة المغربية لسوق الرساميل ويجب أن تتضمن بتفصيل النسب الاحترازية ( النسبة على الأموال الذاتية الأساسية أو نسبة رأس المال الأساسي من المستوى الأول ونسبة الملاءة) ، وتشكيل الأموال الذاتية التنظيمية وتوزيع المخاطر المرجحة.

وفي حالة عدم احترام النسبة الدنيا 6,0% على أساس فردي أو موطن، يتعين على المصدر إخبار بنك المغرب والهيئة المغربية لسوق الرساميل على الفور بذلك وتوجيه إشعار عبر موقعه الإلكتروني وفي صحيفة للإعلانات القانونية لحاملي السندات لأجل لا محدود داخل أجل أدناه 5 أيام عمل اعتبارا من تاريخ ملاحظة عدم احترام النسبة الدنيا 6,0% على أساس فردي أو موطن يوضح وقوع أحداث ترتب عنها امتصاص الخسارة ومبلغ خفض القيمة الإسمية للسندات وطريقة حساب هذا المبلغ والتدابير التصحيحية المتخذة والتاريخ الذي سيتم فيه خفض القيمة.

وبعد أي خفض مفترض في القيمة الإسمية للسندات وإذا تحسنت الوضعية المالية للمصدر التي استوجبت هذا التخفيض، يمكن للبنك الشعبي المركزي البدء بعد موافقة بنك المغرب في آلية رفع القيمة كليا أو جزئيا للقيمة الإسمية التي شكلت موضوع خفض القيمة. يتعين على المصدر إخبار حاملي السندات التابعة لأجل لا محدود داخل أجل شهر واحد عبر إشعار يتم نشره على موقعه الإلكتروني وفي صحيفة للإعلانات القانونية بقرار رفع القيمة الاسمية ومبلغ وطريقة حساب وتاريخ سريان هذا الرفع في القيمة.

في حالة تواجد أدوات أخرى لها آلية لامتنصاص الخسائر، سيتم خفض أو رفع القيمة الإسمية بشكل تناسبي بين جميع الأدوات التي تم تجاوز عتبة إطلاقها وذلك بناء على آخر قيمة اسمية تسبق تاريخ إطلاق آلية امتصاص الخسائر.

وسيتم حساب الفوائد بناء على آخر قيمة اسمية تسبق تاريخ أداء القسيمة ( مع الأخذ بعين الاعتبار انخفاض وارتفاع القيمة الاسمية).

في حالة انخفاض أو ارتفاع في القيمة الاسمية للسندات، يجب على المصدر فوراً إخبار الهيئة المغربية لسوق الرساميل.

<sup>1</sup> يتم تقديم التطور التاريخي للأموال الذاتية الأساسية ونسبة الملاءة في الوثيقة المرجعية للبنك الشعبي المركزي المتعلقة بالسنة المالية 2022 على مستوى القسم I.8 (بالنسبة للنسب على أساس موطن) وعلى مستوى القسم الثالث ( النسب على أساس حسابات الشركة وكذا النسب المعدة على أساس توقعي) من قسم عوامل مخاطر المصدر.

<sup>2</sup> من شأن أي انخفاض محتمل للقيمة الإسمية أن يتيح للبنك الشعبي المركزي معاينة عائد استثنائي يرفع من صافي الأرباح ويحسن من الأموال الذاتية

<p>لا يوجد أي تماثل بين السندات التابعة لأجل لا محدود موضوع هذا المنشور وسندات أي إصدار سابق.</p> <p>إذا قام البنك الشعبي المركزي لاحقا بإصدار سندات جديدة تتمتع من جميع المستويات بحقوق شبيهة بتلك التي يقتضيها هذا الإصدار، يمكن له دون الحصول على موافقة حاملي السندات، وشريطة أن تنص على ذلك عقود الإصدار، أن يجري تماثلا لكافة سندات الإصدارات المتعاقبة، موحدًا بذلك مجموع العمليات المتعلقة بتدبير هذه السندات وتداولها.</p>	<p><b>بند التماثل</b></p>
<p>يخضع رأس المال والفوائد لبند التابعة.</p> <p>ولا يمس تطبيق هذا البند بأي شكل من الأشكال قواعد القانون المتعلقة بالمبادئ المحاسبية لتخصيص الخسائر، واجبات المساهمين وحقوق المكتتب للحصول وفق الشروط المحددة في العقد على أداء سنداته من حيث رأس المال والفوائد.</p> <p>وفي حالة تصفية البنك الشعبي المركزي، لن يتم تسديد رأسمال وفوائد السندات التابعة لهذا الإصدار إلا بعد تعويض جميع الدائنين الذين لهم الأولوية أو العاديين. بينما يتم تسديد هذه السندات التابعة بعد جميع الاقتراضات التابعة لمدة محددة التي يمكن للبنك الشعبي المركزي إصدارها لاحقا في المغرب كما في الخارج .</p> <p>سيتم هذا التسديد على أساس أقل مبلغ من المبلغين التاليين :</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>▪ القيمة الاسمية الأولية بعد طرح مبلغ التسديدات المحتملة المنجزة سابقا ؛</li> <li>▪ المبلغ المتوفر بعد تعويض جميع الدائنين ذوي الأفضلية والعادين وحاملي السندات التابعة التي يمكن أن يكون البنك الشعبي المركزي قد أصدرها في وقت لاحق سواء في المغرب أو في الخارج.</li> </ul> <p>تأتي هذه السندات التابعة لأجل لا محدود في نفس المرتبة مثل السندات التابعة لأجل لا محدود من نفس الفئة.</p>	<p><b>رتبة الاقتراض / التبعية</b></p>
<p>لا يخضع هذا الإصدار لأي ضمان خاص</p>	<p><b>ضمان استعادة الاموال</b></p>
<p>لم يخضع هذا الإصدار لأي طلب للتصنيف</p>	<p><b>التصنيف</b></p>
<p>القانون المغربي المحكمة التجارية للدار البيضاء</p>	<p><b>القانون المطبق المحكمة المختصة</b></p>

## تمثيل كتلة حاملي السندات

في انتظار انعقاد الجمعية العامة لحاملي السندات، عين رئيس مجلس إدارة البنك الشعبي المركزي، بتاريخ 18 ماي 2022، السيد محمد حديد الخير المحاسبي وكيلا مؤقتا. يبدأ هذا القرار في السريان عند فتح فترة الاكتتاب. يلتزم المجلس الإداري للبنك الشعبي المركزي بإرسال محضر انعقاد الجمعية العامة لحاملي السندات إلى الهيئة المغربية لسوق الرساميل فور انعقادها. علما أن الوكيل المؤقت المعين هو نفسه بالنسبة للشطرين A و B اللذين تم تجميعها في كتلة وحيدة.

ويقوم الوكيل المؤقت، داخل أجل 6 أشهر ابتداء من تاريخ إغلاق الاكتتابات، بدعوة الجمعية العامة العادية لحاملي السندات من أجل انتخاب وكيل كتلة حاملي السندات طبقا لمقتضيات المادتين 301 و 301 مكرر من القانون 17-95 المتعلق بشركات المساهمة كما تم تعديله وتتميمه.

وطبقا للمادة 301 مكرر من القانون 17-95 المتعلق بشركات المساهمة كما تم تعديله وتتميمه، تقرر تحديد مكافأة الوكيل المؤقت ووكالة كتلة حاملي السندات في 30.000 درهم للسنة برسم الكتلة.

ليس للسيد محمد حديد علاقة رأسمالية مع البنك الشعبي المركزي. بالإضافة إلى ذلك، فهو يمثل كتلة حاملي السندات في إصدارات السندات التي نفذها البنك الشعبي المركزي في 2014 و 2017 و 2018 و 2019 و 2020 و 2021 و 2022. وطبقا للمادة 302 من القانون سابق الذكر، يمتلك وكيل الكتلة، عدا في حالة قيد تفرضه الجمعية العامة لحاملي السندات، صلاحية القيام باسم الكتلة بجميع أشغال التدبير اللازمة للمحافظة على المصالح المشتركة لحاملي السندات.

## خصائص الشطر B ("سندات بسعر فائدة قار، غير مدرجة في بورصة الدار البيضاء)

طبيعة السندات	سندات تابعة لأجل لا محدود غير مدرجة في بورصة الدار البيضاء، تجرد من طابعها المادي من خلال تسجيلها في حساب لدى الوسطاء الماليين المؤهلين وتقبل في عمليات الوديع المركزي (ماروكليز).
الشكل القانوني	لحاملها
الحد الأقصى للشطر	300 000 000 درهم
العدد الأقصى للسندات المصدرة	3 000 سند تابعي
القيمة الإسمية للسند	100 000 درهم
الأجل	لا محدودة الأجل، مع إمكانية تسديد مسبق، بعد السنة الخامسة من تاريخ الانتفاع والذي لا يمكن القيام به إلا بمبادرة من المصدر وبعد موافقة بنك المغرب مع أجل مسبق أدناه خمس سنوات.
فترة الاكتتاب	من 25 إلى 27 دجنبر 2023 مع احتساب اليوم الأول والأخير من العملية
تاريخ الانتفاع	29 دجنبر 2023
علاوة المخاطرة	بين 220 و 230 نقطة أساس
سعر الإصدار	بالتكافؤ، أي 100 000 درهم في تاريخ الانتفاع

<p>طريقة التخصيص</p> <p>مناقصة على الطريقة الفرنسية مع أولوية للشطر A ( سعر فائدة قابل للمراجعة سنويا)، ثم الشطر B ( بسعر فائدة قابل للمراجعة كل 5 سنوات)</p>	
<p>تداول السندات</p> <p>بالتراضي (خارج بورصة الدار البيضاء)</p> <p>لا يمكن تداول السندات التابعة لأجل لا محدود موضوع هذا الإصدار إلا بين المستثمرين المؤهلين المحددة لائحتهم في هذه المذكرة للعملية. يلتزم كل مستثمر مؤهل مالك لسندات تابعة لأجل لا محدود موضوع مذكرة للعملية بعدم تحويل السندات المذكورة سوى لفائدة المستثمرين المؤهلين المحددة لائحتهم في مذكرة العملية. كما يتعين على ماسكي الحسابات بأي حال من الأحوال قبول تعليمات تسديد وتسليم السندات التابعة لأجل لا محدود موضوع هذه المذكرة للعملية المعبر عنها من طرف مستثمرين غير المستثمرين المؤهلين المحددة لائحتهم في مذكرة للعملية.</p>	
<p>سعر الفائدة الإسمي</p> <p>قابل للمراجعة كل 5 سنوات</p> <p>بالنسبة للخمس سنوات الأولى، سعر الفائدة الاسمي هو سعر الفائدة الكامل لأجل 5 سنوات المحدد بالرجوع لسعر الفائدة السيادي لأجل 5 سنوات بالرجوع إلى منحى الأسعار المرجعية في السوق الثانوية لسندات الخزينة، كما أصدره بنك المغرب بتاريخ 15 دجنبر 2023 أي 3,56% . تضاف إليه علاوة المخاطرة بين 220 و 230 نقطة أساس . أي بسعر فائدة اسمي يتراوح بين 5,76% و 5,86% .</p> <p>وسيتم نشر السعر المرجعي وسعر الفائدة الاسمي من قبل البنك الشعبي المركزي في موقعه الإلكتروني و في صحيفة للإعلانات القانونية يوم 30 دجنبر 2023. وفي كل 5 سنوات، سعر الفائدة المرجعي هو سعر الفائدة السيادي لخمس سنوات المحدد بالرجوع إلى المنحى الثانوي لسندات الخزينة كما أصدره بنك المغرب الذي يسبق تاريخ أداء القسيمة بخمسة أيام عمل.</p> <p>يضاف إلى السعر المرجعي المحصل عليه علاوة المخاطرة المعتمدة خلال المناقصة ( علاوة المخاطرة تتراوح بين 220 و 230 نقطة أساس ) وسيتم تبليغه من طرف البنك الشعبي المركزي ، عبر موقعه الإلكتروني ، إلى حاملي السندات خلال 5 أيام قبل الذكرى السنوية لكل تاريخ لمراجعة النسب وفي نفس يوم تاريخ معاينة السعر المرجعي.</p>	
<p>طريقة حساب سعر الفائدة المرجعي</p> <p>يتم تحديد السعر المرجعي بطريقة الاستقطاب الخطي من خلال استعمال النقطتين اللتين توظران الأجل المطلق لخمس سنوات.</p> <p>ويتم الاستقطاب الخطي بعد تحويل سعر الفائدة الأعلى مباشرة لأجل 5 سنوات ( أساس حسابي) إلى سعر الفائدة النقدي المعادل.</p> <p>وتعرض طريقة الحساب كما يلي:</p> $((\text{السعر الحسابي} + 1) \wedge (k / \text{عدد الأيام الصحيح} *)) - 1) \times k/360$ <p>بحيث k: أجل سعر الفائدة الحسابي الذي نريد تحويله. * عدد الأيام المضبوط: 365 أو 366 يوما</p>	
<p>تاريخ تحديد سعر الفائدة</p> <p>تتم مراجعة القسائم سنويا في التواريخ التي تصادف سنويا تاريخ انتفاع الاقتراض، أي في 29 دجنبر من كل سنة.</p> <p>ويتم تبليغ سعر الفائدة الجديد من طرف المصدر إلى حاملي السندات، عبر موقعه الإلكتروني خلال 5 أيام عمل قبل التاريخ السنوي.</p>	

تسدد الفوائد في التواريخ التي تصادف سنويا تاريخ انتفاع الاقتراض، أي في 29 دجنبر من كل سنة. ويتم أداء الفوائد في نفس اليوم أو في أول يوم عمل الذي يلي 29 دجنبر إذا كان هذا الأخير لا يصادف يوم عمل.

ستتوقف فوائد السندات التابعة لأجل لا محدود عن السريان في اليوم الذي سيقوم فيه البنك الشعبي المركزي بتسديد رأس المال.

ويمكن للبنك الشعبي المركزي حسب إرادته أن يقرر بعد موافقة قبلية لبنك المغرب إلغاء (كلية أو جزئيا) أداء مبلغ الفوائد لمدة لا محدودة وعلى أساس غير تراكمي، من أجل مواجهة التزاماته. ( لا سيما تبعا لطلب من بنك المغرب). وتبعا لهذا القرار، لن يؤد مبلغ الفائدة الملغاة من طرف البنك الشعبي المركزي أو يتم اعتباره مبلغا مراكما أو مستحقا لحاملي السندات لأجل لا محدود التي يصدرها البنك الشعبي المركزي. وسيهم كل قرار إلغاء مبلغ القسيمة الذي كان من المقرر أصلا دفعه في التاريخ السنوي المقبل.

ويلزم البنك الشعبي المركزي بتطبيق مقتضيات المنشور رقم G/2013/14 لبنك المغرب الصادر في 13 غشت 2013 والمتعلق بحساب الأموال الذاتية التنظيمية لمؤسسات الائتمان، طبقا للفصل 10 من هذا المنشور الذي يحدد أدوات الأموال الذاتية الأساسية كأسهم أو أي عنصر مكون لرأس المال الشركة وكذا الحصة المخصصة التي تراعي عدة معايير ( تحدد أدناه) ومن ضمنها البند الذي ينص على أن التوزيعات على شكل أرباح أو غيرها لا تتم إلا بعد الوفاء بجميع الالتزامات القانونية والتعاقدية والقيام بالأداءات على أدوات الأموال الذاتية من مرتبة أعلى بما في ذلك الالتزامات التابعة لأجل لا محدود موضوع مذكرة العملية. وتمثل المعايير المشار إليه أعلاه فيما يلي:

- يتم إصدار الأدوات مباشرة من طرف المؤسسة بعد موافقة مسبقة لجهازها الإداري؛
- تعتبر الأدوات لا محدودة الأجل؛
- لا يمكن لأصل الأدوات أن يؤدي لخفض أو تسديد، إلا في حالة تصفية المؤسسة أو بعد موافقة مسبقة من بنك المغرب؛
- تنتمي الأدوات إلى مرتبة أدنى مقارنة بجميع الديون في حال عدم الملاءة أو تصفية المؤسسة؛
- لا تحظى الأدوات من أي هيئة تابعة كانت بكفالات أو ضمانات للرفع من رتبة الديون؛
- لا تحظى الأدوات بأي اتفاق تعاقدي أو غيره للرفع من رتبة الديون برسم هذه الأدوات في حالة عدم الملاءة أو التصفية؛
- تسمح الأدوات بامتصاص الجزء الأول و تناسبيا الجزء الأهم من الخسائر فور وقوعها؛
- تخول الأدوات لمالكها دينا على الأصول المتبقية للمؤسسة، ويكون هذا الدين، في حالة التصفية وبعد أداء جميع الديون التي تفوقها مرتبة، متناسبا مع مبلغ الأدوات المصدرة. ولا يكون مبلغ هذا الدين قارا ولا محددًا بسقف، إلا إذا تعلق الأمر بحصص المشاركة؛
- لا يمول شراء الأدوات بطريقة مباشرة أو غير مباشرة من طرف المؤسسة؛
- لا تتم التوزيعات على شكل أرباح أو غيرها إلا بعد الوفاء بجميع الالتزامات القانونية والتعاقدية والقيام بالأداءات على أدوات الأموال الذاتية من مرتبة أعلى . ولا يمكن أن تنتج هذه التوزيعات إلا عن عناصر قابلة للتوزيع. ولا يرتبط مستوى التوزيعات بالسعر الذي تم وفقه شراء الأدوات عند الإصدار إلا إذا تعلق الأمر بحصص المشاركة؛
- لا تنتج المقتضيات التي تخضع لها أدوات الأموال الذاتية الأساسية عن ( أولا) الحقوق التفضيلية لدفع أرباح الأسهم ( ثانيا) عن سقف ولا قيود أخرى ترتبط بمبلغ أقصى للتوزيعات، إلا إذا تعلق الأمر بحصص المشاركة، (ثالثا) عن واجب بالنسبة للمؤسسة يقضى القيام بتوزيعات لفائدة المالكين؛

- لا يشكل عدم تسديد أرباح الأسهم حادثا للتخلف عن الأداء بالنسبة للمؤسسة ؛

9

- لا يفرض إلغاء التسديد أي إكراه على المؤسسة.

في حالة إلغاء أداء مبلغ الفوائد، ينبغي على المصدر إخبار حاملي السندات لأجل لا محدود والهيئة المغربية لسوق الرساميل بقرار الإلغاء، داخل أجل 60 يوما على الأقل قبل تاريخ الأداء. ويتم إخبار حاملي السندات لأجل لا محدود بإشعار يتم نشره من طرف البنك الشعبي المركزي على موقعه الإلكتروني وفي صحيفة للإعلانات القانونية يحدد مبلغ الفوائد الملغاة ومبررات قرار إلغاء أداء مبلغ الفوائد وكذا التدابير التصحيحية التي تم اتخاذها.

ولا يمكن أن يصدر توزيع الفوائد إلا عن العناصر القابلة للتوزيع ولا ترتبط بجودة ائتمان البنك الشعبي المركزي.

ويمكن للبنك الشعبي المركزي حسب إرادته أن يقرر بعد موافقة قبلية لبنك المغرب الرفع من مبلغ القسيمة التي سيتم أداؤها والتي ستصير بالتالي أكبر من مبلغ القسيمة المحددة بناء على الصيغة أدناه. وفي حال اتخاذ قرار بالرفع من مبلغ القسيمة، ينبغي على المصدر إخبار جميع حاملي السندات لأجل لا محدود المصدرة من طرف البنك الشعبي المركزي والهيئة المغربية لسوق الرساميل بهذا القرار داخل أجل 60 يوما على الأقل قبل تاريخ الأداء.

ويتم إخبار جميع حاملي السندات لأجل لا محدود بإشعار يتم نشره من طرف البنك الشعبي المركزي على موقعه الإلكتروني و في صحيفة للإعلانات القانونية.

في حال وجود أدوات أخرى لها آلية إلغاء أداء مبلغ الفوائد فإن قرار إلغاء / رفع مبلغ القسيمة المطلوب أداؤها سيتم تفعيله بما يتناسب مع مبلغ الفوائد الخاص بهذه الأدوات.

و تحتسب الفوائد تبعا للصيغة التالية

القيمة الإسمية × سعر الفائدة الإسمي × عدد الأيام الصحيح/360

يتم حساب الفوائد على أساس آخر مبلغ اسمي كما تم تعريفه في بند " امتصاص الخسائر " أو على أساس الرأسمال المتبقي الواجب كما تم تعريفه في بند " تسديد رأس المال ".

تسدد الفوائد في التواريخ التي تصادف سنويا تاريخ انتفاع الاقتراض، أي في 29 دجنبر من كل سنة. ويتم أداء الفوائد في نفس اليوم أو في أول يوم عمل الذي يلي 29 دجنبر إذا كان هذا الأخير لا يصادف يوم عمل.

ستتوقف فوائد السندات التابعة لأجل لا محدود عن السريان في اليوم الذي سيقوم فيه البنك الشعبي المركزي بتسديد رأس المال.

ويمكن للبنك الشعبي المركزي حسب إرادته أن يقرر بعد موافقة قبلية لبنك المغرب إلغاء (كلية أو جزئيا) أداء مبلغ الفوائد لمدة لا محدودة وعلى أساس غير تراكمي، من أجل مواجهة التزاماته. ( لا سيما تبعا لطلب من بنك المغرب). وتبعا لهذا القرار، لن يؤد مبلغ الفائدة الملغاة من طرف البنك الشعبي المركزي أو يتم اعتباره مبلغا مراكما أو مستحقا لحاملي السندات لأجل لا محدود التي يصدرها البنك الشعبي المركزي. وسيهم كل قرار إلغاء مبلغ القسيمة الذي كان من المقرر أصلا دفعه في التاريخ السنوي المقبل.

ويلزم البنك الشعبي المركزي بتطبيق مقتضيات المنشور رقم G/2013/14 لبنك المغرب الصادر في 13 غشت 2013 والمتعلق بحساب الأموال الذاتية التنظيمية لمؤسسات الائتمان، طبقا للفصل 10 من هذا المنشور الذي يحدد أدوات الأموال الذاتية الأساسية كأسهم أو أي عنصر مكون لرأس المال الشركة وكذا الحصة المخصصة التي تراعي عدة معايير ( تحدد أدناه) ومن ضمنها البند الذي ينص على أن التوزيعات على شكل أرباح أو غيرها لا تتم إلا بعد الوفاء بجميع الالتزامات القانونية والتعاقدية والقيام بالأداءات على أدوات الأموال الذاتية من مرتبة أعلى بما في ذلك الالتزامات التابعة لأجل لا محدود موضوع مذكرة العملية. وتمثل المعايير المشار إليه أعلاه فيما يلي:

- يتم إصدار الأدوات مباشرة من طرف المؤسسة بعد موافقة مسبقة لجهازها الإداري؛

- تعتبر الأدوات لا محدودة الأجل؛

- لا يمكن لأصل الأدوات أن يؤدي لخفض أو تسديد، إلا في حالة تصفية المؤسسة أو بعد موافقة مسبقة من بنك المغرب؛

- تنتمي الأدوات إلى مرتبة أدنى مقارنة بجميع الديون في حال عدم الملاءة أو تصفية المؤسسة؛

- لا تحظى الأدوات من أي هيئة تابعة كانت بكفالات أو ضمانات للرفع من رتبة الديون؛

- لا تحظى الأدوات بأي اتفاق تعاقدي أو غيره للرفع من رتبة الديون برسم هذه الأدوات في حالة عدم الملاءة أو التصفية؛

- تسمح الأدوات بامتصاص الجزء الأول و تناسبيا الجزء الأهم من الخسائر فور وقوعها؛

- تخول الأدوات لمالكها دينا على الأصول المتبقية للمؤسسة، ويكون هذا الدين، في حالة التصفية وبعد أداء جميع الديون التي تفوقها مرتبة، متناسبا مع مبلغ الأدوات المصدرة. ولا يكون مبلغ هذا الدين قارا ولا محددًا بسقف، إلا إذا تعلق الأمر بحصص المشاركة؛

- لا يمول شراء الأدوات بطريقة مباشرة أو غير مباشرة من طرف المؤسسة؛

- لا تتم التوزيعات على شكل أرباح أو غيرها إلا بعد الوفاء بجميع الالتزامات القانونية والتعاقدية والقيام بالأداءات على أدوات الأموال الذاتية من مرتبة أعلى. ولا يمكن أن تنتج هذه التوزيعات إلا عن عناصر قابلة للتوزيع. ولا يرتبط مستوى التوزيعات بالسعر الذي تم وفقه شراء الأدوات عند الإصدار إلا إذا تعلق الأمر بحصص المشاركة؛

- لا تنتج المقتضيات التي تخضع لها أدوات الأموال الذاتية الأساسية عن (أولا) الحقوق التفضيلية لدفع أرباح الأسهم (ثانيا) عن سقف ولا قيود أخرى ترتبط بمبلغ أقصى للتوزيعات، إلا إذا تعلق الأمر بحصص المشاركة، (ثالثا) عن واجب بالنسبة للمؤسسة يقضى القيام بتوزيعات لفائدة المالكين؛

- لا يشكل عدم تسديد أرباح الأسهم حادثا للتخلف عن الأداء بالنسبة للمؤسسة ؛

9

- لا يفرض إلغاء التسديد أي إكراه على المؤسسة.

في حالة إلغاء أداء مبلغ الفوائد، ينبغي على المصدر إخبار حاملي السندات لأجل لا محدود والهيئة المغربية لسوق الرساميل بقرار الإلغاء، داخل أجل 60 يوما على الأقل قبل تاريخ الأداء. ويتم إخبار حاملي السندات لأجل لا محدود بإشعار يتم نشره من طرف البنك الشعبي المركزي على موقعه الإلكتروني وفي صحيفة للإعلانات القانونية يحدد مبلغ الفوائد الملغاة ومبررات قرار إلغاء أداء مبلغ الفوائد وكذا التدابير التصحيحية التي تم اتخاذها. ولا يمكن أن يصدر توزيع الفوائد إلا عن العناصر القابلة للتوزيع ولا ترتبط بجودة ائتمان البنك الشعبي المركزي.

ويمكن للبنك الشعبي المركزي حسب إرادته أن يقرر بعد موافقة قبلية لبنك المغرب الرفع من مبلغ القسيمة التي سيتم أداؤها والتي ستصير بالتالي أكبر من مبلغ القسيمة المحددة بناء على الصيغة أدناه. وفي حال اتخاذ قرار بالرفع من مبلغ القسيمة، ينبغي على المصدر إخبار جميع حاملي السندات لأجل لا محدود المصدرة من طرف البنك الشعبي المركزي والهيئة المغربية لسوق الرساميل بهذا القرار داخل أجل 60 يوما على الأقل قبل تاريخ الأداء.

ويتم إخبار جميع حاملي السندات لأجل لا محدود بإشعار يتم نشره من طرف البنك الشعبي المركزي على موقعه الإلكتروني و في صحيفة للإعلانات القانونية. في حال وجود أدوات أخرى لها آلية إلغاء أداء مبلغ الفوائد فإن قرار إلغاء / رفع مبلغ القسيمة المطلوب أداؤها سيتم تفعيله بما يتناسب مع مبلغ الفوائد الخاص بهذه الأدوات.

و تحتسب الفوائد تبعا للصيغة التالية

القيمة الإسمية × سعر الفائدة الإسمي × عدد الأيام الصحيح / 360

يتم حساب الفوائد على أساس آخر مبلغ اسمي كما تم تعريفه في بند " امتصاص الخسائر " أو على أساس الرأسمال المتبقي الواجب كما تم تعريفه في بند " تسديد رأس المال " .

يخضع تسديد رأس المال لموافقة بنك المغرب وسيتم بشكل خطي على مدة أداؤها 5 سنوات. (أنظر بند " التسديد المسبق " ) .

تسديد رأس المال

يمنع على البنك الشعبي المركزي القيام خلال كامل مدة الاقتراض القيام بالتسديد المسبق للسندات التابعة لأجل لا محدود موضوع هذا الإصدار، قبل مرور 5 سنوات ابتداء من تاريخ الانتفاع.

وبعد مرور 5 سنوات، لا يمكن إجراء التسديد المسبق إلا من طرف المصدر، شريطة إشعار مسبق أدناه 5 سنوات وبعد موافقة بنك المغرب.

إن كل تسديد مسبق (كلي أو جزئي) سيتم بشكل تناسبي مع كافة أخطر السندات التابعة لأجل لا محدود موضوع هذا الإصدار وبشكل خطي لمدة أدناها 5 سنوات. وسيتم إخبار حاملي السندات لأجل لا محدود بالتسديد المسبق فور اتخاذ قرار التسديد المسبق مع تذكير داخل أجل أدناه ستون يوما تقويميا قبل تاريخ بداية هذا التسديد. وسيتم نشر هذه الإشعارات في صحيفة للإعلانات القانونية وعلى الموقع الإلكتروني للمصدر مع تحديد مبلغ التسديد ومدته وتاريخ بدايته.

لا يجوز للمصدر التسديد المسبق الكلي أو الجزئي للسندات التابعة لأجل لا محدود، موضوع هذا الإصدار، ما دامت القيمة الإسمية انخفضت قيمتها طبقا لبند « امتصاص الخسائر ». وفي حالة كانت نسبة رأس المال الأساسي من المستوى الأول كما عرفها بنك المغرب أقل من 6,0% من المخاطر المرجحة، على أساس فردي أو موطن، خلال فترة التسديد، سيتم إجراء هذا الأخير على أساس القيمة الإسمية الأولية للسندات.

إن كل تسديد مسبق (كلي أو جزئي) يتم قبل حلول التاريخ السنوي، سيتم على أساس المبلغ الواجب للرأسمال المتبقي المستحق والفوائد الجارية إلى غاية تاريخ التسديد.

ويمتنع البنك الشعبي المركزي عن القيام بشراء استرداد السندات التابعة لأجل لا محدود، موضوع هذا الإصدار، ما دامت القيمة الإسمية انخفضت قيمتها طبقا لبند " امتصاص الخسائر". ويتعين على المصدر إخبار الهيئة المغربية لسوق الرساميل وكذا كافة حاملي السندات التابعة لأجل لا محدود الذين اكتتبوا في هذا الإصدار بأي مسطرة محتملة لإعادة الشراء من شأنها أن تشكل موضوع موافقة مسبقة لبنك المغرب، عبر إشعار يتم نشره في صحيفة للإعلانات القانونية وعلى الموقع الإلكتروني للمصدر مع تحديد عدد السندات موضوع هذا الشراء الاستردادي وأجله وسعره. وسيقوم البنك الشعبي المركزي بإعادة الشراء بشكل تناسبي مع أوامر البيع المقدمة ( في حالة كان عدد السندات المعروضة أكبر من عدد السندات التي سيعاد شراؤها). وسيتم إلغاء السندات التي سيعاد شراؤها.

في حالة اندماج أو انفصال أو تقديم جزئي لأصول البنك الشعبي المركزي خلال مدة الاقتراض ترتب عنه تحويل شامل للذمة المالية لفائدة هيئة قانونية أخرى، سيتم بشكل تلقائي تحويل الحقوق والواجبات المتعلقة بالسندات التابعة لأجل لا محدود للهيئة القانونية التي حلت محل البنك الشعبي المركزي في الحقوق والواجبات.

ويظل تسديد رأس المال، في حالة تصفية البنك الشعبي المركزي، تابعا للديون الأخرى ( أنظر مرتبة الاقتراض ).

تخفيض قيمة السندات<sup>1</sup> كلما أصبحت نسبة رأس المال الأساسي من المستوى الأول كما عرفها بنك المغرب أقل من 6,0% من المخاطر المرجحة، على أساس فردي أو موطن. وتنخفض قيمة السندات بالمبلغ الموافق للفرق بين الأموال الذاتية الأساسية النظرية من المستوى 1 (CET 1) مما يسمح ببلوغ 6,0% من نسبة رأس المال الأساسي من المستوى الأول والأموال الذاتية الفعلية CET 1. ( بعد الأخذ بعين الاعتبار التأثير المتعلق بالضرائب )<sup>2</sup>

ويتم خفض القيمة داخل أجل لا يمكن أن يتعدى شهرا تقويميا ابتداء من تاريخ معاينة عدم احترام النسبة الدنيا 6,0% على أساس فردي أو موطن ، من خلال خفض القيمة الإسمية للسندات بالمبلغ الموافق، وذلك في حدود قيمة إسمية دنيا قدرها 50 درهم (طبقا للمادة 292 من القانون 95-17 المتعلق بشركات المساهمة (كما تم تغييره وتتميمه) .

وخلال 30 يوما الموالية التي تلي كل فترة نصف سنوية ( تواريخ الحصر نصف السنوية لنشر نسب الملاءة) أو تاريخ الحساب غير العادي أو الوسيط الذي تطلبه السلطات الوصية، يتعين على المصدر التأكد من أن نسبة رأس المال الأساسي من المستوى الأول CET 1 كما عرفها بنك المغرب تحترم المستوى الأدنى 6,0% من المخاطر المرجحة على أساس فردي أو موطن. وسيقوم البنك الشعبي المركزي بنشر نسبته CET 1 وكذا المستويات التوقعية لهذه النسبة في أفق 18 شهرا، بعد موافقة مسبقة من مجلس إدارته. ويتم هذا النشر قبل متم أبريل بالنسبة لكل عملية حصر للحسابات السنوية وقبل متم أكتوبر بالنسبة لكل عملية حصر للحسابات نصف السنوية. وستتم من خلال إصدارات الدعامة III للبنك الشعبي المركزي ( يمكن الاطلاع عليها في الموقع الإلكتروني للمصدر) . ويتم هذا النشر أيضا في صحيفة للإعلانات القانونية، خلال الثلاثين يوما التي تلي وقوع حدث ملحوظ قد يؤثر على النسب التنظيمية. وسيتم إرسال هذه الإصدارات إلى ممثل كتلة حاملي السندات التي تضم حاملي السندات التابعة لأجل لا محدود موضوع هذا الإصدار، في نفس الوقت الذي ترسل فيه إلى بنك المغرب والهيئة المغربية لسوق الرساميل ويجب أن تتضمن بتفصيل النسب الاحترازية ( النسبة على الأموال الذاتية الأساسية أو نسبة رأس المال

الأساسي من المستوى الأول ونسبة الملاءة) ، وتشكيل الأموال الذاتية التنظيمية وتوزيع المخاطر المرجحة.

وفي حالة عدم احترام النسبة الدنيا 6,0% على أساس فردي أو موطن، يتعين على المصدر إخبار بنك المغرب والهيئة المغربية لسوق الرساميل على الفور بذلك وتوجيه إشعار عبر موقعه الإلكتروني وفي صحيفة للإعلانات القانونية لحاملي السندات لأجل لا محدود داخل أجل أدناه 5 أيام عمل اعتبارا من تاريخ ملاحظة عدم احترام النسبة الدنيا 6,0% على أساس فردي أو موطن يوضح وقوع أحداث ترتب عنها امتصاص الخسارة ومبلغ خفض القيمة الإسمية للسندات وطريقة حساب هذا المبلغ والتدابير التصحيحية المتخذة والتاريخ الذي سيتم فيه خفض القيمة.

وبعد أي خفض مفترض في القيمة الإسمية للسندات وإذا تحسنت الوضعية المالية للمصدر التي استوجبت هذا التخفيض، يمكن للبنك الشعبي المركزي البدء بعد موافقة بنك المغرب في آلية رفع القيمة كليا أو جزئيا للقيمة الإسمية التي شكلت موضوع خفض القيمة. يتعين على المصدر إخبار حاملي السندات التابعة لأجل لا محدود داخل أجل شهر واحد عبر إشعار يتم نشره على موقعه الإلكتروني وفي صحيفة للإعلانات القانونية بقرار رفع القيمة الاسمية ومبلغ وطريقة حساب وتاريخ سريان هذا الرفع في القيمة.

في حالة تواجد أدوات أخرى لها آلية لامتنصاص الخسائر، سيتم خفض أو رفع القيمة الإسمية بشكل تناسبي بين جميع الأدوات التي تم تجاوز عتبة إطلاقها وذلك بناء على آخر قيمة اسمية تسبق تاريخ إطلاق آلية امتصاص الخسائر.

وسيتم حساب الفوائد بناء على آخر قيمة اسمية تسبق تاريخ أداء القسيمة ( مع الأخذ بعين الاعتبار انخفاض وارتفاع القيمة الاسمية).

في حالة انخفاض أو ارتفاع في القيمة الاسمية للسندات، يجب على المصدر فورا إخبار الهيئة المغربية لسوق الرساميل.

<p>لا يوجد أي تماثل بين السندات التابعة لأجل لا محدود موضوع هذا المنشور وسندات أي إصدار سابق.</p> <p>إذا قام البنك الشعبي المركزي لاحقا بإصدار سندات جديدة تتمتع من جميع المستويات بحقوق شبيهة بتلك التي يقتضيها هذا الإصدار، يمكن له دون الحصول على موافقة حاملي السندات، وشريطة أن تنص على ذلك عقود الإصدار، أن يجري تماثلا لكافة سندات الإصدارات المتعاقبة، موحدًا بذلك مجموع العمليات المتعلقة بتدبير هذه السندات وتداولها.</p>	<p><b>بند التماثل</b></p>
<p>يخضع رأس المال والفوائد لبند التابعة.</p> <p>ولا يمس تطبيق هذا البند بأي شكل من الأشكال قواعد القانون المتعلقة بالمبادئ المحاسبية لتخصيص الخسائر، واجبات المساهمين وحقوق المكتتب للحصول وفق الشروط المحددة في العقد على أداء سنداته من حيث رأس المال والفوائد.</p> <p>وفي حالة تصفية البنك الشعبي المركزي، لن يتم تسديد رأسمال وفوائد السندات التابعة لهذا الإصدار إلا بعد تعويض جميع الدائنين الذين لهم الأولوية أو العاديين. بينما يتم تسديد هذه السندات التابعة بعد جميع الاقتراضات التابعة لمدة محددة التي يمكن للبنك الشعبي المركزي إصدارها لاحقا في المغرب كما في الخارج .</p> <p>سيتم هذا التسديد على أساس أقل مبلغ من المبلغين التاليين :</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>▪ القيمة الاسمية الأولية بعد طرح مبلغ التسديدات المحتملة المنجزة سابقا ؛</li> <li>▪ المبلغ المتوفر بعد تعويض جميع الدائنين ذوي الأفضلية والعادين وحاملي السندات التابعة التي يمكن أن يكون البنك الشعبي المركزي قد أصدرها في وقت لاحق سواء في المغرب أو في الخارج.</li> </ul> <p>تأتي هذه السندات التابعة لأجل لا محدود في نفس المرتبة مثل السندات التابعة لأجل لا محدود من نفس الفئة.</p>	<p><b>رتبة الاقتراض / التابعة</b></p>
<p>لا يخضع هذا الإصدار لأي ضمان خاص</p>	<p><b>ضمان استعادة الاموال</b></p>
<p>لم يخضع هذا الإصدار لأي طلب للتصنيف</p>	<p><b>التصنيف</b></p>
<p>القانون المغربي المحكمة التجارية للدار البيضاء</p>	<p><b>القانون المطبق المحكمة المختصة</b></p>

<sup>1</sup> يتم تقديم التطور التاريخي للأموال الذاتية الأساسية ونسبة الملاءة في الوثيقة المرجعية للبنك الشعبي المركزي المتعلقة بالسنة المالية 2022 على مستوى القسم I.8 (بالنسبة للنسب على أساس موطن) وعلى مستوى القسم الثالث ( النسب على أساس حسابات الشركة وكذا النسب المعدة على أساس توقي) من قسم عوامل مخاطر المصدر.

<sup>2</sup> من شأن أي انخفاض محتمل للقيمة الإسمية أن يتيح للبنك الشعبي المركزي معاينة عائد استثنائي يرفع من صافي الأرباح ويحسن من الأموال الذاتية

في انتظار انعقاد الجمعية العامة لحاملي السندات، عين رئيس مجلس إدارة البنك الشعبي المركزي، بتاريخ 18 ماي 2022، السيد محمد حديد الخبير المحاسبي وكيلا مؤقتا.

يبدأ هذا القرار في السريان عند فتح فترة الاكتتاب. يلتزم المجلس الإداري للبنك الشعبي المركزي بإرسال محضر انعقاد الجمعية العامة لحاملي السندات إلى الهيئة المغربية لسوق الرساميل فور انعقادها. علما أن الوكيل المؤقت المعين هو نفسه بالنسبة للشطرين A و B اللذين تم تجميعها في كتلة وحيدة.

ويقوم الوكيل المؤقت، داخل أجل 6 أشهر ابتداء من تاريخ إغلاق الاكتتابات، بدعوة الجمعية العامة العادية لحاملي السندات من أجل انتخاب وكيل كتلة حاملي السندات طبقا لمقتضيات المادتين 301 و 301 مكرر من القانون 17-95 المتعلق بشركات المساهمة كما تم تعديله وتتميمه.

وطبقا للمادة 301 مكرر من القانون 17-95 المتعلق بشركات المساهمة كما تم تعديله وتتميمه، تقرر تحديد مكافأة الوكيل المؤقت ووكالة كتلة حاملي السندات في 30.000 درهم للسنة برسم الكتلة.

ليس للسيد محمد حديد علاقة رأسمالية مع البنك الشعبي المركزي. بالإضافة إلى ذلك، فهو يمثل كتلة حاملي السندات في إصدارات السندات التي نفذها البنك الشعبي المركزي في 2014 و 2017 و 2018 و 2019 و 2020 و 2021 و 2022.

وطبقا للمادة 302 من القانون سابق الذكر، يمتلك وكيل الكتلة، عدا في حالة قيد تفرضه الجمعية العامة لحاملي السندات، صلاحية القيام باسم الكتلة بجميع أشغال التدبير اللازمة للمحافظة على المصالح المشتركة لحاملي السندات.

### حالة التخلف عن الأداء

يشكل حالة التخلف عن الأداء عدم الوفاء بجزء أو كل مبلغ الفوائد و/أو عدم تسديد المبلغ الأصلي ( في النهاية) الواجبة على الشركة برسم كل سند عدا في حالة تم الأداء داخل أجل 14 يوم عمل بعد تاريخ استحقاقه، عدا إذا قررت الشركة المصدرة بعد موافقة بنك المغرب إلغاء جزئي أو كلي لأداء الفوائد طبقا للمقتضيات المنصوص عليها في خصائص السندات التابعة لأجل لا محدود المبينة أعلاه

وفي حالة وقوع حالة التخلف عن الأداء يجب على ممثل كتلة حاملي السندات أن يوجه بدون أجل إعدارا للشركة من أجل معالجة التخلف عن الأداء مع الأمر بأداء كل مبلغ مستحق للفوائد من طرف الشركة داخل أجل 14 يوم عمل بعد تاريخ الإعدار.

يجب على ممثل كتلة حاملي السندات التابعة لأجل لا محدود، بإشعار كتابي للمصدر، أن يعلن عن استحقاق الأجل (i) في غياب التسديد المسبق للرأسمال الأولي و (ii) في حالة التسديد المسبق للرأسمال الواجب المتبقي مع زيادة الفوائد الجارية أو المستحقة وجميع المبالغ المستحقة برسم الاقتراض السندي، بما في ذلك أية دعية تأخير، شريطة قرار مخالف من الجمعية العامة لحاملي السندات التابعة لأجل لا محدود التي ستنعقد قبل انقضاء الأجل المشار إليه سابقا وبالبلغ 14 يوما.

القسم الثاني : معلومات عن المصدر

## 1. معلومات عامة

البنك الشعبي المركزي هو هيئة من هيئات القرض الشعبي للمغرب. ويخضع هذا الأخير الذي تأسس بموجب ظهير شريف رقم 232-60-1 بتاريخ 2 فبراير 1961 لأحكام القانون 96-12 القاضي بإصلاح القرض الشعبي للمغرب كما تم تنميته وتعديله.

يتكون القرض الشعبي للمغرب من مجموعة بنوك وهي البنك الشعبي المركزي من جهة و8 بنوك شعبية جهوية من جهة أخرى. وتسند للقرض الشعبي للمغرب مهمة تشجيع نشاط تنمية كل منشأة متوسطة أو صغيرة، حرفية أو صناعية أو خدماتية، بتوزيع قروض صغيرة ومتوسطة وطويلة الأمد. كما أنه يساهم في تعبئة الادخار واستخدامه على مستوى الجهات التي تم جمعه فيها وكذا النهوض بالأعمال البنكية على الصعيد الجهوي.

تسمية الشركة	البنك الشعبي المركزي
المقر الرئيسي	101، شارع الزرقطوني - ص.ب : 20100، الدار البيضاء
الهاتف	522 22 25 89 / 522 22 41 11 / 522 20 25 33 (212)
الفاكس	522 20 93 40 / 522 22 26 99 (212)
الموقع الإلكتروني	www.gbp.ma
الشكل القانوني	البنك الشعبي المركزي شركة مساهمة ذات مجلس إدارة وخاضعة لأحكام القانون رقم 95-17 كما تم تعديله وتنميته 1
تاريخ التأسيس	تأسس البنك الشعبي المركزي بموجب ظهير شريف رقم 232-60-1 بتاريخ 2 فبراير 1961 على شكل شركة تعاونية برأسمال متغير
مدة الحياة	99 سنة
رقم السجل التجاري	السجل التجاري للدار البيضاء رقم 28173
السنة المالية	من فاتح يناير إلى 31 دجنبر
غرض الشركة	نصت المادة 5 من النظام الأساسي للبنك الشعبي المركزي على ما يلي : 1- العمليات البنكية <ul style="list-style-type: none"> <li>▪ تهدف الشركة إلى القيام في إطار مهامها المعتادة بجميع العمليات التي قد تناط بالبنوك وفقا لأحكام القانون رقم 12-103 المتعلق بمؤسسات الائتمان والهيئات المندرجة في حكمها ولكل نص يعدل أو يتمم القانون المذكور.</li> <li>▪ تمارس الشركة أنشطتها البنكية، تحت الوصاية والمراقبة التقنية والمالية للجنة المديرية للقرض الشعبي للمغرب.</li> </ul> 2- الهيئة المركزية البنكية للبنوك الشعبية الجهوية <ul style="list-style-type: none"> <li>▪ الشركة هي الهيئة المركزية البنكية للبنوك الشعبية الجهوية خاضعة للقانون رقم 96/12 المذكور أعلاه.</li> <li>▪ في هذا الصدد، يعهد إليها بالمهام التالية:</li> <li>▪ مقاصة الديون المتبادلة المستحقة لهيئات القرض الشعبي للمغرب؛</li> <li>▪ إعادة تمويل البنوك الشعبية الجهوية وفق الشروط التي تحددها اللجنة المديرية؛</li> <li>▪ جمع الاكتتابات بالقيم المنقولة العامة أو الخاصة التي تتلقاها هيئات القرض الشعبي للمغرب؛</li> <li>▪ توطيد حسابات هيئات القرض الشعبي للمغرب والشركات التابعة له. ولإعداد حساباته الموطدة، تتشكل الهيئة المكلفة بالتوطيد من هيئات القرض الشعبي للمغرب؛</li> </ul>

تم تحويل البنك الشعبي المركزي من شركة تعاونية برأسمال متغير إلى شركة مساهمة، طبقا للمادة 16 من القانون 96/12 كما تم تعديله وتنميته.

- القيام وفق الإجراءات التي تحددها اللجنة المديرية بإدارة:
    - فوائض خزينة البنوك الشعبية الجهوية؛
    - المرافق ذات المصلحة المشتركة لهيئات القرض الشعبي للمغرب؛
    - صندوق دعم القرض الشعبي للمغرب؛
    - جمع التصاريح كيفما كانت طبيعتها المتعلقة ببنك المغرب والإدارة والهيئات المهنية؛
  - الاضطلاع بكل مهمة تكلفه بها اللجنة المديرية، تطبيقا لأحكام المادة 11 من القانون رقم 12-96.
- بمقتضى أحكام المادة 55 من القانون 12-96، يضع البنك الشعبي المركزي رهن تصرف البنوك الشعبية الجهوية بشكل مؤقت، المستخدمين الإداريين اللازمين لحسن سيرها.

### 3- الأنشطة لحساب اللجنة المديرية

- يتولى البنك الشعبي المركزي سكرتارية اللجنة المديرية للقرض الشعبي للمغرب بمقتضى أحكام المادة 14 من القانون 12-96.
- يجوز للجنة المديرية، طبقا للمادة 11 من القانون المذكور، أن تكلف البنك الشعبي المركزي بتنفيذ القرارات التي تتخذها بحكم اختصاصاتها التي يخولها لها القانون.
- تلزم قرارات اللجنة المديرية هيئات القرض الشعبي للمغرب.

### 4- عمليات التسيير والاستثمار وأخذ المساهمات - الشركات التابعة

- مع مراعاة احترام معايير ومساطر وشروط تمويل الميزانيات التي تحددها اللجنة المديرية للقرض الشعبي للمغرب، يمكن للشركة القيام بالعمليات التالية:

#### 1-4 التسيير:

- يجوز للشركة القيام بكافة مصاريف التسيير اللازمة لنشاطها.

#### 2-4 الاستثمار:

- يجوز للشركة القيام بجميع الاستثمارات المنقولة وغير المنقولة اللازمة لمزاولة نشاطها وللحفاظ على مصالحها وسكن مستخدميها.

#### 3-4 أخذ مساهمات في رأسمال البنوك الشعبية الجهوية:

- تحدد اللجنة المديرية مستوى مساهمة البنك الشعبي المركزي في رأسمال كل من البنوك الشعبية الجهوية، وذلك دون المس بمقتضيات المادة 23-من القانون 12-96.

### 4-4 المساهمات الأخرى والشركات التابعة:

- يخضع أخذ البنك الشعبي المركزي لمساهمات في هيئة أو هيئات القرض الشعبي للمغرب للموافقة المسبقة للجنة المديرية التي تحدد مستويات هذه العملية وإجراءاتها
- يجوز للشركة، مع مراعاة احترام مقتضيات القانون رقم 12-103 المتعلق بمؤسسات الائتمان والهيئات المعتمدة في حكمها، والقوانين التنظيمية الجاري بها العمل، ومع مراعاة ترخيص اللجنة المديرية:
  - أخذ مساهمات في جميع الشركات والمقاولات الموجودة أو قيد الإنشاء، مع إعطاء الأولوية لتلك التي تعود بالنفع على المستويين المحلي أو الجهوي.
  - إنشاء أو تصفية أية شركة تابعة بالمغرب أو بالخارج، يعهد لها بإدارة أو استغلال أنشطة مشتركة لمجموعة البنوك الشعبية.

- بيد أنه لا يمكنها التدخل مباشرة في الدوائر الترابية التي تنشط بها البنوك الشعبية الجهوية دون الحصول على موافقة البنك الشعبي الجهوي

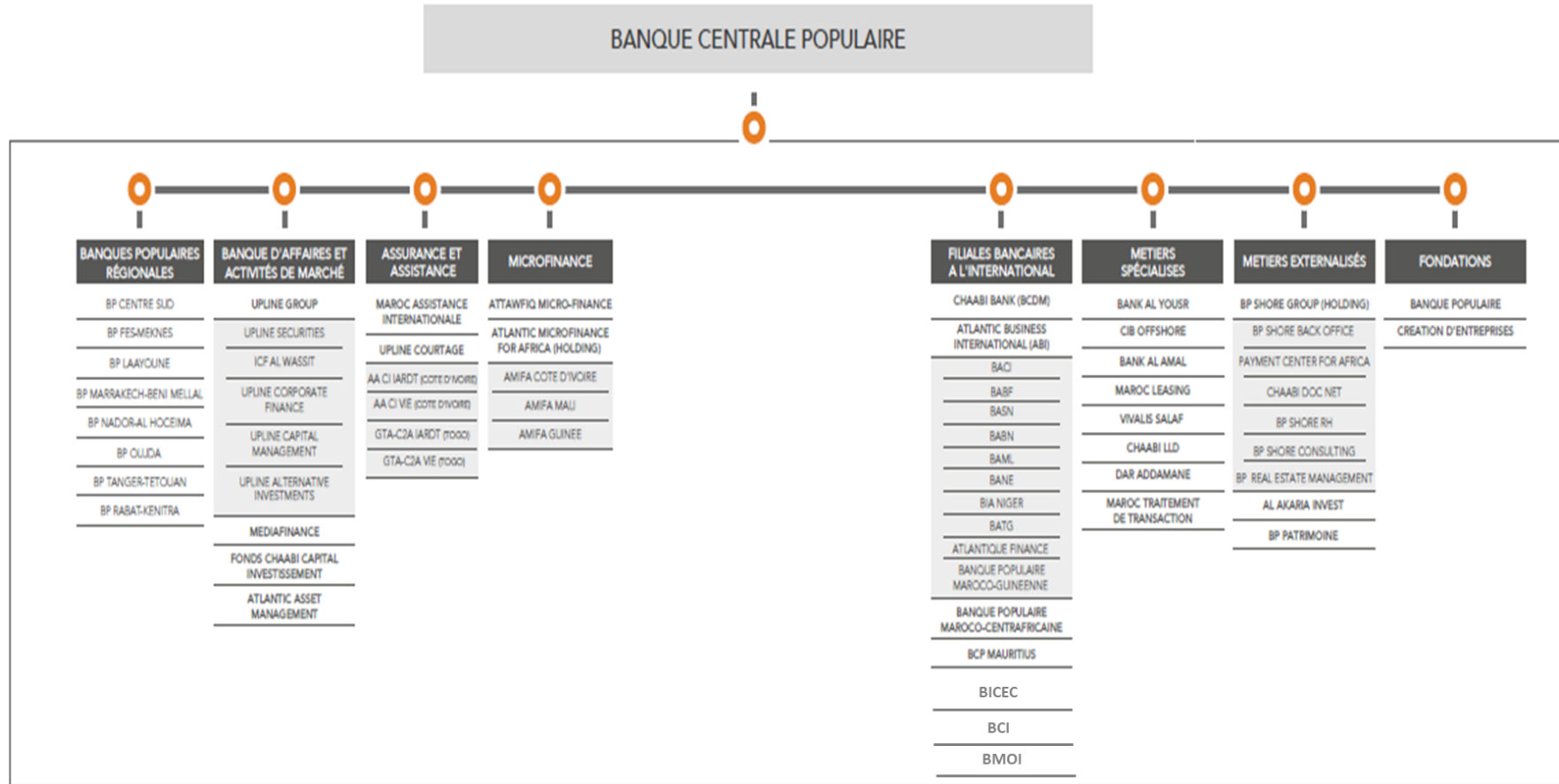
<p>المعنى. وفي حالة خلاف، يرفع النزاع للجنة المديرية من أجل البت في ذلك.</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>▪ وعموما، يجوز للشركة القيام بجميع العمليات البنكية والمالية والتجارية والصناعية والمنقولة والعقارية التي قد ترتبط بشكل مباشر أو غير مباشر بغرض الشركة.</li> </ul>	
<ul style="list-style-type: none"> <li>▪ إلى غاية 30 شتنبر 2023، بلغ رأسمال الشركة 2 033 124 730 درهم موزعا على 203 312 473 سهما بقيمة اسمية تعادل 10 دراهم.</li> </ul>	<p>رأسمال الشركة الحالي</p>
<ul style="list-style-type: none"> <li>▪ يمكن الاطلاع على الوثائق القانونية، وخاصة النظام الأساسي ومحاضر الجمعيات العامة للمساهمين وتقارير مراقبي الحسابات وتقارير التدبير بمقر البنك الشعبي المركزي.</li> </ul>	<p>الوثائق القانونية</p>
<ul style="list-style-type: none"> <li>▪ باعتبار شكله القانوني، يخضع البنك الشعبي المركزي للقانون المغربي والقانون رقم 17-95 الصادر في 30 غشت 1996 المتعلق بشركات المساهمة، كما تم تعديله وتتميمه.</li> <li>▪ ينتمي البنك الشعبي المركزي لللائحة المقاولات الواردة في القانون 02-12 المتعلق بالتعيين في المناصب العليا</li> <li>▪ باعتبار انتمائه للقرض الشعبي للمغرب، يخضع البنك الشعبي المركزي للقانون 12-96، كما تتميمه وتعديله بواسطة القانون 07-42 والقانون 08-44 والقانون 14-77 المتعلق بالقرض الشعبي للمغرب؛</li> <li>▪ باعتبار نشاطه، يخضع البنك الشعبي المركزي لظهير شريف رقم 1/05/178 صادر في 15 محرم 1427 الموافق 14 فبراير 2006 بتنفيذ القانون رقم 12-103 المتعلق بمؤسسات الائتمان والهيئات المعتمدة في حكمها؛</li> <li>▪ باعتباره شركة مدرجة في البورصة، يخضع البنك الشعبي المركزي للمقتضيات القانونية والتنظيمية المتعلقة بالسوق المالية وخصوصا: <ul style="list-style-type: none"> <li>▪ ظهير شريف معتبر بمثابة قانون رقم 211-93-1 صادر في 21 شتنبر 1993 المتعلق ببورصة القيم المعدل والمتمم بواسطة القوانين رقم 34-96 و 00-29 و 01-52 و 06-45؛</li> <li>▪ النظام العام لبورصة القيم المصدق عليه بقرار وزير الاقتصاد والمالية رقم 08-1268 الصادر في 7 يوليوز 2008 المغير والمتمم بموجب قرار وزير الاقتصاد والمالية رقم 19-2208 الصادر في 3 يوليوز 2019؛</li> <li>▪ ظهير شريف معتبر بمثابة قانون رقم 14-19 المتعلق ببورصة القيم وشركات البورصة والمستشارين في الاستثمار المالي.</li> <li>▪ ظهير شريف رقم 246-96-1 الصادر في 9 يناير 2011 معتبر بمثابة قانون رقم 96-35 المتعلق بإحداث وديع مركزي وتأسيس نظام عام لقيود بعض القيم في الحساب، المغير والمتمم بواسطة القانون رقم 02-43؛</li> <li>▪ النظام العام للوديع المركزي المصدق عليه بواسطة قرار وزير الاقتصاد والمالية رقم 98-932 صادر في 16 أبريل 1998 ومعدل بواسطة قرار وزير الخوصصة والسياحة رقم 01-1961 صادر في الجريدة الرسمية رقم 4966 بتاريخ 3 يناير 2002 والقرار رقم 05-77 الصادر في 17 مارس 2005؛</li> <li>▪ ظهير شريف رقم 21-04-1 صادر في فاتح ربيع الأول 1425 (21 أبريل 2004) بتنفيذ القانون رقم 03-26 المتعلق بالعروض العمومية في سوق البورصة كما تم تعديله وتتميمه بواسطة القانون رقم 06-46؛</li> <li>▪ ظهير شريف رقم 1.12.55 الصادر في 28 دجنبر 2012 بتنفيذ القانون رقم 12.44 المتعلق بدعوة الجمهور إلى الاكتتاب وبالمعلومات المطلوبة إلى الأشخاص المعنوية والهيئات التي تدعو الجمهور إلى الاكتتاب في أسهمها أو سنداتها.</li> </ul> </li> </ul>	<p>النصوص التشريعية والقانونية المطبقة</p>

<ul style="list-style-type: none"> <li>▪ النظام العام للهيئة المغربية لسوق الرساميل كما تم اعتماده بقرار وزير الاقتصاد والمالية رقم 2169/16 الصادر في 14 يوليوز 2016.</li> <li>▪ دوريات الهيئة المغربية لسوق الرساميل</li> <li>▪ بحكم برنامج لإصدار شهادات الإيداع، يخضع البنك الشعبي المركزي لظهير شريف رقم 1-95-03 بمثابة قانون 35-94 المتعلق بسندات الدين القابلة للتداول كما تم تعديله وتتميمه بدورية بنك المغرب رقم 2/G/96 الصادرة في 30/01/1996 والمتعلقة بشهادات الإيداع وملحقها التعديلي .</li> </ul>	
<ul style="list-style-type: none"> <li>▪ في إطار قانون المالية 2023، تم إصلاح شامل للضريبة على الشركات بهدف بلوغ تدريجي لضريبة على الشركات بنسبة 40% في أفق 2026.</li> <li>▪ وعليه الضريبة على الشركات المطبقة حاليا هي 37,75%. يخضع البنك الشعبي المركزي، باعتباره مؤسسة ائتمان، للضريبة على القيمة المضافة بنسبة 10%.</li> </ul>	النظام الجبائي
<ul style="list-style-type: none"> <li>▪ المحكمة التجارية للدار البيضاء</li> </ul>	المحكمة المختصة في حالة نزاع

## II. نشاط البنك الشعبي المركزي

يعتبر القرض الشعبي للمغرب مجموعة من البنوك المشكلة من البنك الشعبي المركزي والبنوك الشعبية الجهوية والموضوعة تحت وصاية اللجنة المديرية. ويساهم بشكل فعال في تمويل المقاولات الصغيرة والمتوسطة ويضمن تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج. من ناحية أخرى، يضطلع بدور نشيط في جمع وتعبئة الادخار والمساهمة في استخدامه في جميع جهات البلاد.

مجموعة البنك الشعبي المركزي هي حاضرة في جميع الأنشطة المهنية كما يظهر من المخطط أدناه :



المصدر : البنك الشعبي المركزي

### III. بنية مساهمة البنك الشعبي المركزي

إلى غاية 30 شتنبر 2023، تتوزع بنية المساهمين في رأسمال البنك الشعبي المركزي على الشكل التالي:

30 شتنبر 23		
% من رأس المال وحقوق التصويت	عدد السندات المملوكة	
35,36%	71 896 454	البنوك الشعبية الجهوية
0,00%	1	الخزينة العامة للمملكة
4,68%	9 523 773	المستخدمون
4,34%	8 821 043	مجموعة BPCE المغرب
45,23%	91 950 414	مساهمون مختارون من ضمنهم
8,87%	18 036 196	التعاضدية المركزية المغربية للتأمين
14,90%	30 300 960	الصندوق المهني المغربي للتقاعد
5,64%	11 462 803	النظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد
10,31%	20 970 288	مساهمون مختلفون
0,07%	150 500	أسهم مملوكة ذاتيا
100,00%	203 312 473	المجموع

### IV. تشكيل المجلس الإداري واللجنة المديرية

يتكون مجلس إدارة البنك الشعبي المركزي من الأعضاء التاليين:

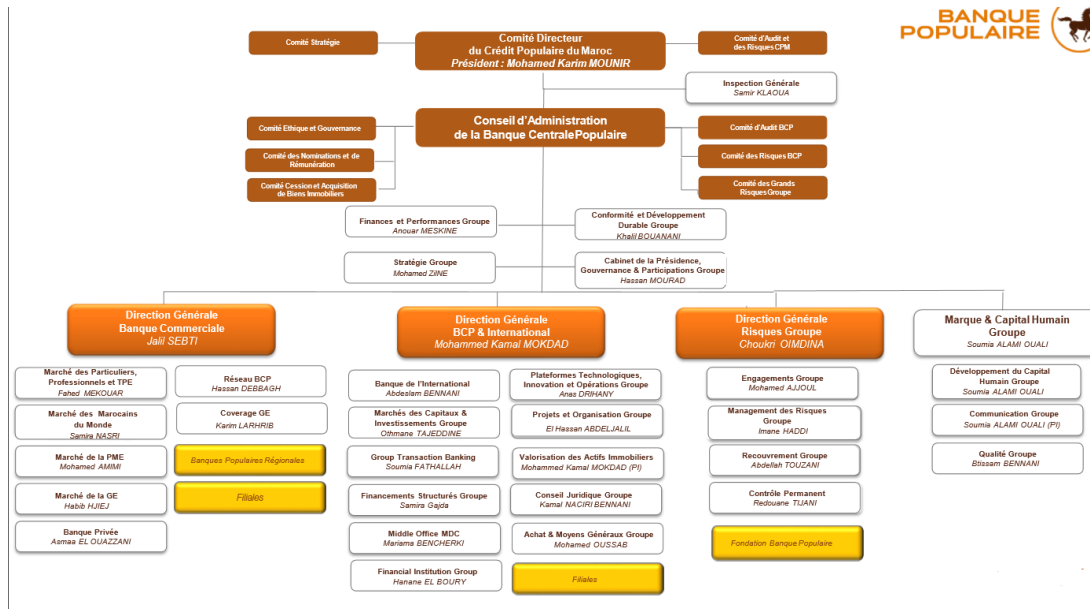
الاسم / التسمية	المنصب ضمن المجلس الإداري	تاريخ التعيين أو الانتداب من طرف أعضاء المجلس	تاريخ تجديد مدة الانتداب	تاريخ انتهاء مدة الانتداب
السيد محمد كريم منير	رئيس مجلس الإدارة	انتداب من طرف مجلس الإدارة بتاريخ 01/11/2018	23/02/2023	الجمعية العامة التي ستبث في حسابات السنة المالية 2028
السيدة نزيهة بلقرين	عضو مجلس إدارة مستقل	الجمعية العامة بتاريخ 27 يونيو 2023	-	الجمعية العامة التي ستبث في حسابات السنة المالية 2028
السيدة نتالي اغون غابالا	عضو مجلس إدارة	انتداب من طرف المجلس الإداري بتاريخ 2021/02/25	الجمعية العامة بتاريخ 27 يونيو 2023	الجمعية العامة التي ستبث في حسابات السنة المالية 2028
السيد عمر فرج	عضو مجلس إدارة مستقل	الجمعية العامة بتاريخ 27 يونيو 2023	-	الجمعية العامة التي ستبث في حسابات السنة المالية 2028
البنك الشعبي للرباط القنيطرة يمثله رئيس مجلس إدارته الجماعية السيدة بشرى برادة	عضو مجلس إدارة	الجمعية العامة بتاريخ 25/05/2005	الجمعية العامة بتاريخ 27 يونيو 2023	الجمعية العامة التي ستبث في حسابات السنة المالية 2028
البنك الشعبي للناظور الحسيمة يمثله رئيس مجلس إدارته الجماعية السيد منير الزرقاني	عضو مجلس إدارة	الجمعية العامة بتاريخ 25/05/2005	الجمعية العامة بتاريخ 29 يونيو 2017	الجمعية العامة التي ستبث في حسابات السنة المالية 2028



2029	15 شتنبر 2023	رئيسة مجلس الرقابة للبنك الشعبي للعيون	السيدة للا الحاجة الجماني
2029	15 شتنبر 2023	رئيس مجلس الرقابة للبنك الشعبي لفاس مكناس	السيد عبد الله البورقادي
2029	15 شتنبر 2023	رئيس مجلس الرقابة للبنك الشعبي للوسط الجنوبي	السيد عبد الله حركيل
2029	15 شتنبر 2023	رئيس مجلس الرقابة للبنك الشعبي للرباط القنيطرة	السيد فؤاد البرنوصي
2027	25 فبراير 2021	عضو مستقل	السيدة مساندي توري ليست
2027	25 فبراير 2021	عضو مستقل	السيد عبد اللطيف الكراوي

## V. الهيكل التنظيمي القانوني

يتمثل الهيكل التنظيمي للبنك الشعبي المركزي كما يلي :



## القسم الثالث : المعطيات المالية











## القسم الرابع : المخاطر





المشاريع. ويخضع الزبناء الخواص حاليا للتصنيف عند المنح المطبق على القروض للاستهلاك والقروض العقارية. وتم تعزيز تدابير التصنيف في 2019 من خلال إصدار تدابير جديدة لتصنيف خدمات التجزئة.

ويشكل نظام التنقيط جوهر إجراءات تدبير مخاطر الائتمان ويقوم على سلسلة من النماذج المناسبة لكل فئة من فئات الأصول. ويتمثل التنقيط فني منح تنقيط لكل طرف مقابل حسب سلم داخلي يوافق كل مستوى لها احتمالا في تخلف الأداء.

ويشكل أحد المعايير الأساسية لسياسة منح القروض. وبالنسبة للمقاولات الزبونة، يمنح التنقيط إبان تركيب ملف الائتمان ويتم مراجعتها مرة واحدة على الأقل سنويا. علاوة على ذلك، يتم إيلاء عناية بالانسجام بين القرارات المتخذة والمستوى المقدم للمخاطر الذي يحدده كل تنقيط وكذا مكوناته، أي مختلف المعلومات الكمية والنوعية التي تتضمنها الشبكة.

يتم تقديم أصناف المخاطر المعتمدة من طرف القرض الشعبي للمغرب في الجدول أدناه :

التنقيط	العنوان القصير	العنوان المفصل
A	ممتاز	تطور ممتاز و/ أو تموقع ممتاز في قطاعه، و/ أو قدرة على الاستدانة جد مرتفعة، و/ أو للفريق المسير سمعة ممتازة
B	جيد جدا	تطور جيد جدا لمؤشرات النشاط والمردودية ، و/ أو تموقع جيد على الصعيد التجاري، و/ أو قدرة قوية على الاستدانة، و/ أو للفريق المسير سمعة جيدة
C	جيد	تطور جيد لمؤشرات النشاط والمردودية ، و/ أو قدرة متوسطة على الاستدانة، و/ أو للفريق المسير سمعة جيدة
D	مستحسن	تطور عادي لمؤشرات النشاط والمردودية ، و/ أو قدرة متواضعة على الاستدانة، و/ أو للفريق المسير سمعة جيدة
E	متوسط	أصول ذات جودة مرضية، و/ أو قدرة متواضعة على الاستدانة ، و/ أو للفريق المسير سمعة جيدة، و/ أو يتمتع المقترض بمكانة متوسطة في قطاعه
F	مقبول	أصول ذات جودة مقبولة، و/ أو قدرة ضعيفة أو منعدمة على الاستدانة ، و/ أو للفريق المسير سمعة متوسطة
G	ضعيف	استدانة مهمة، و/ ، و/ أو فريق مسير ضعيف و/ أو يتمتع المقترض بمكانة ضعيفة في قطاعه
H	ضعيف جدا	وضعية مالية جد هشّة، و/ ، و/ أو استدانة ثقيلة و/ أو تدبير عشوائي و/ أو يتمتع المقترض بمكانة ضعيفة في قطاعه

يشكل التصنيف محورا مهما في تقييم جودة تعرضات البنك، من خلال تحليل المحفظة المصنفة و تطوير توزيعها. ويتم ضمان تتبع خاص بالنسبة للأطراف المقابلة التي تقدم تراجعا في جودة المخاطر.

علاوة على ذلك، تعتبر تدابير التصنيف عنصرا أساسيا لمراحل التموين الجديدة طبقا للمعيار الدولي التاسع لإعداد التقارير المالية.

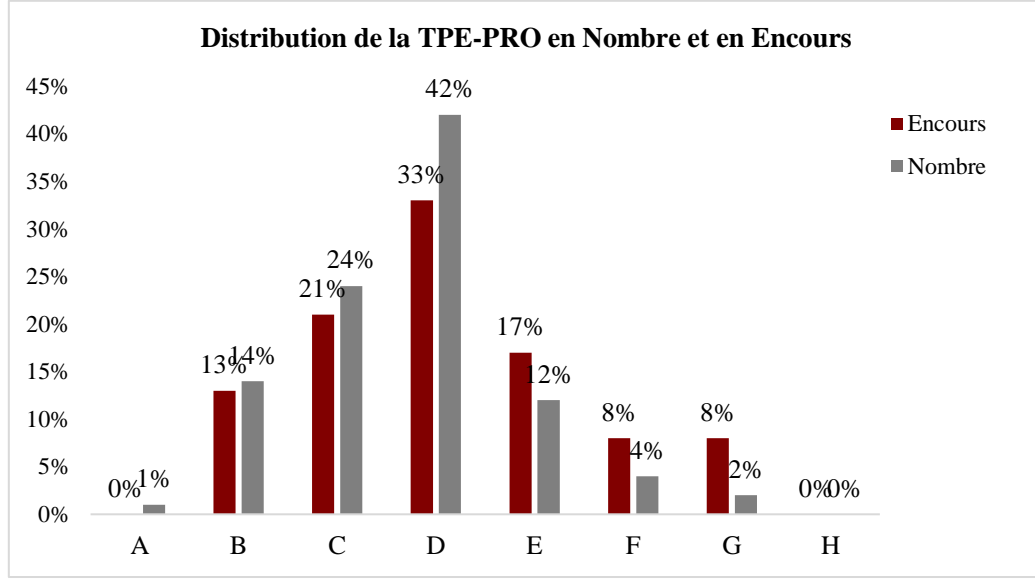
وأخيرا في إطار أشغال الصيانة الدائمة لأداة تنقيط المقاولات، قامت المجموعة بتحديد سلسلة من الاختبارات التي تتيح قياس أداء نماذج التنقيط في مجال التمييز، والتعثر و الاستقرار. ويتم إجراء هذه الاختبارات التي كانت تعرف باسم الاختبارات الخلفية بغية ضمان موثوقية نماذج التصنيف ووضع عمليات تصحيحية في الطرف المقابل.

إلى غاية 31 دجنبر 2022، يتمثل توزيع المحفظة السليمة المصنفة كما يلي :



وتتركز في التصنيفات أ و ب و ج 74% من المقاولات الكبرى المصنفة من حيث الجاري، مما يوافق 66% من حيث العدد إلى غاية متم دجنبر 2022 ( مقابل تواليا 67% من حيث الجاري و 62% من حيث العدد في دجنبر 2021). بالنسبة للمقاولات الصغرى والمتوسطة، تتركز في التصنيفات ب و ج ود وه بنسبة 87% من حيث الجاري و 95% من حيث العدد إلى غاية متم دجنبر 2022 ( مقابل تواليا 84% من حيث الجاري و 95% من حيث العدد في دجنبر 2021).

### توزيع المقاولات الصغيرة جدا والمهنيين من حيث العدد والجاري



نستنتج من خلال توزيع المقاولات الصغيرة جدا والمهنيين تركيزا في درجات التصنيف "ب" و "ه" ، مما يبرز مستوى مضبوط من المخاطر في هذا القطاع. وتتركز في هذه الأصناف 92% من المقاولات الصغيرة جدا والمهنيين من حيث العدد و 84% من حيث الجاري الكلي في هذا القطاع.



تتم مراجعة الحدود سنويا. يمكن أن تخضع لإعادة تقييم في حالة تغير ملحوظ في شروط السوق مما يمكن أن يؤثر على إدراك أو تقييم المخاطر. يتم تتبع واحترام الحدود من خلال الوظائف المعنية بواسطة أدوات مناسبة للتوجيه والتقارير. ويجدر التذكير بأن المجموعة أطلقت مشروع " Risk Appetite Framework " الذي يروم تشكيل الرأسمال الاقتصادي، المرادوية المعدل حسب المخاطر وتحديد استساغة المخاطر للمجموعة.

## تدابير تتبع الديون الحساسة

يتمثل هدف تدابير تتبع المخاطر الحساسة في تحديد بأكبر قدر ممكن لإشارات التراجع المحتمل لمحفظة سليمة، من أجل معالجتها بشكل سريع، بينما يمكن لعمليات حماية مصالح البنك أن تكون فعالة نسبيا وأقل تكلفة. ويتم تحديد وتتبع الديون بشكل مشترك بين وظائف المخاطر والمحاور المهنية بوتيرة شهرية.

تتمثل الآلية الموضوعية في القيام بحوار دائم مع مدبري العلاقة، والمعلومات حول أي وضعية بغية الشعور في مفاوضات من أجل تسوية محتملة للدين : ويتم إدراج الحالات التي تسجل تطورا ملحوظا في وضعيتها في قائمة Watch List بعد قرار اللجان المختصة.

إن قائمة Watch List التي تشكل نهاية مطاف عمليات المراقبة تخضع بدورها لتدابير للتتبع، مما يتيح للبنك الحفاظ زمنيا على مؤهلاته للتحصيل.

وعلى مستوى تكوين المؤنات، تشكل Watch List عنصرا مهما لتحديد الأبعاد سواء على مستوى المؤنات على أساس فردي وعلى أساس موطد. ويتيح ذلك تكييفها فعليا لنظام تدبير المخاطر مع التموين وتشكيل المخصصات الاحتياطية.

وتجدر الإشارة إلى أن دورية بنك المغرب رقم 19/G والتي تهم تصنيف وتموين الديون، هي قيد المراجعة لإدماج معالجة الديون الحساسة.

ويروم هذا المشروع الذي لم يتم نشر نصه من طرف بنك المغرب :

- ضمان تطبيق منسجم في مجال تحديد وتصنيف وتموين الديون الحساسة ضمن القطاع البنكي ؛

- إدماج معايير جديدة في مجال التخلف عن الأداء ( تجاوزات، إعادة الهيكلة... ) .

## II. مخاطر الدول

### مناهج مراقبة وتدبير مخاطر الدول

لمواكبة التطور المضبوط للمجموعة على الصعيد الدولي، يستفيد تدبير المخاطر من تعزيز شامل للأدوات والمناهج. فواصلت المجموعة تركيز أشغالها على أوراش مشروع التنسيق الرامي لخلق انسجام ووضع معايير للمجموعة في مجال تدبير وضبط المخاطر. ولهذا الغرض، تم جعل الأوراش المختلفة برنامجا شاملا مع حكمة مناسبة لضمان حسن تنفيذها.

### مناهج تدبير مخاطر الدول

مخاطر الدول هي المخاطر المتعلقة بتأثير الظروف الاقتصادية أو المالية أو السياسية أو القانونية أو الاجتماعية لدولة ما على المصالح المالية للبنك. ولا تشكل طبيعة للمخاطر المختلفة " الأساسية " ( مخاطر الائتمان والسوق والتشغيل ) ولكن مجموع المخاطر الناجمة عن الحساسية لمناخ سياسي واجتماعي وماكرواقتصادي ومالي خاص.

وبالنظر لعمليات شرائه واستراتيجيته للتوسع الجغرافي، يعرف البنك الشعبي المركزي توسعا في إفريقيا جنوب الصحراء والذي يمثل مخاطر من حيث جودة الأصول إلى جانب رأسمال وقائي محدود .

وتقوم منظومة قياس ومراقبة مخاطر الدول الموضوعية على المبادئ التالية :

- تنظيم خاص كفيل بالقيام باختيارات مهمة وإجراء عمليات التحكيم اللازمة ( لجنة تتبع أنشطة البنك على الصعيد الدولي على مستوى البنك الشعبي المركزي، لجان الشركة القابضة) ؛
- هندسة القرارات وتفويض السلط ( الشركة التابعة والشركة القابضة والبنك الشعبي المركزي) سواء على مستوى منح القروض أو الاستثمار ؛
- لجان للمحفظة خاصة بتتبع ومراقبة الأطراف المقابلة والقطاعات الحساسة لكل شركة تابعة، مع توجيه ممرکز على مستوى ABI والبنك الشعبي المركزي؛
- وأخيراً مراجعة مخاطر الدول خلال مختلف المجالس الإدارية ولجان التدقيق ومخاطر المجموعة.

وعلى صعيد المنهجية، يتوفر البنك على منظومة لتدبير مخاطر الدول تقوم على نموذج للتنقيط مما يتيح حساب كمية المخاطر في الدول انطلاقاً من المعطيات والمؤشرات الاقتصادية والمالية والسياسية والتنظيمية. ويقوم هذا التنقيط على أربعة أنواع من المخاطر : مخاطر التخلف السيادية، مخاطر عدم التحويل، مخاطر الشركات الكبرى المماثل للمخاطر الماكرواقتصادية العامة، ومخاطر القطاع البنكي. لكل نوع من المخاطر، تميز عمليات التنقيط المخاطر قصيرة الأمد ( أقل من 12 شهراً). وتشكل عمليات التنقيط الداخلية للدول عنصراً أساسياً لتكوين المخصصات الاحتياطية للمجموعة.

من أجل تعزيز منظومة تدبير مخاطر الدول، أطلقت المجموعة خلال الربع الأخير من 2019، يروم المشروع المهيكّل تسطير الحدود حسب دول التعرضات و حسب أكبر نوع للمقترض. وسيتم تسطير هذه الحدود تبعاً لمستوى مخاطر الدول ( المنبثقة عن نظام التنقيط الداخلي للدول )، وتقبل مخاطر المجموعة والمردودية.

### مناهج مراقبة الشركات الأجنبية التابعة للمجموعة

تتوفر المجموعة على نظام لرفع التقارير وتوطيد المخاطر على المستويين المحلي والمركزي الذي يتيح تقييم مناطق المخاطر بغية وضع الاستراتيجيات التخفيفية. وتتيح هذه التدابير المعززة في 2017-2018 من خلال وضع منهجية لقائمة « Watch List » ضمان تتبع صارم :

- لمستوى المخاطر وجودة محفظة كل شركة تابعة
- الديون الحساسة أو معلقة الأداء
- مخاطر التركيز الفردي والقطاعي.

### III. مخاطر السوق

تتجلى مخاطر السوق في مخاطر الخسارة أو التعرض لمحفظة التداول. وتنجم هذه المخاطر عن تطورات معاكسة في معايير السوق (سعر الصرف، وسعر الفائدة، وسعر سندات الملكية، وسعر السلع الأساسية، وتقلب المشتقات المالية).

يعد البنك مؤسسة مالية رائدة وفاعل جوهري في أنشطة السوق، وهو مزود بنظام لتدبير مخاطر السوق يغطي كافة الأنشطة المرتبطة بمحفظة التداول أو تلك المخصصة لتغطيتها أو تمويلها. يستند هذا النظام على خطوط توجيهية واضحة وسياسات وتدابير داخلية تتماشى مع مستويات تحمل المخاطر والعائدات المستهدفة والأموال الذاتية للبنك.

إن تحديد مستوى تحمل البنك في مواجهة مخاطر السوق يجري وفق تقييد الأنظمة وتفويض السلطات. وذلك حتى لا يتسبب التعرض لمخاطر السوق إلى خسائر من شأنها أن تؤثر على الصلابة المالية للبنك وتعرضها لمخاطر غير ضرورية أو هامة.

وفي سبيل ضمان تطوير أنشطة السوق، شرع البنك في إطار استراتيجيته الشاملة لتدبير المخاطر في تطوير ثقافة الرقابة والمراقبة الحازمة لمخاطر السوق، والتي تقوم على مبادئ توجيهية تسمح بالآتي ذكره:

- السيطرة على مخاطر التعرض؛
- تأمين تطوير الأنشطة السوقية للبنك في إطار توجيهاته الإستراتيجية واستناداً للنصوص التنظيمية؛
- تبني الممارسات الجيدة على صعيد تدبير المخاطر لجميع أنشطة السوق.

### السياسات والتدابير

إن سياسة تدبير مخاطر السوق تحدد الإطار العام لتدبير المخاطر المرتبطة بأنشطة السوق. وهي تتألف، في إطار نظام متسق، من جميع أدوات/عمليات تدبير المخاطر ومن المبادئ والخطوط التوجيهية المعتمدة من لدن البنك من أجل توجيه تعرضه للمخاطر في أنشطة السوق. وتستند هذه السياسة على هيئة تنظيمية داخلية تضم ثلثة من التعميمات والمساطر والمعايير المنظمة لعملية تحمل المخاطر في أنشطة السوق.

- تسلط سياسة تدبير مخاطر السوق الضوء على الآتي ذكره:
- أدوار ومسؤوليات هيئات الحكامة والتدبير وعلى مهام الكيانات التشغيلية المشاركة في تدبير مخاطر السوق؛



- نظام الحكامة الذي يسمح بتنظيم واضح فيما يخص تقاسم المسؤوليات واستقلال الأطر التشغيلية عن هيئات تدبير ومراقبة المخاطر؛
- نشاط القيادة والتحكيم بين مختلف أنشطة السوق من خلال لجنة الاستثمار؛
- نظام تفويض السلطات الذي يحدد عملية الطلب والتحقق من القيود والسماح بالتجاوزات؛
- نشاط التتبع والمراقبة لمؤشرات المخاطر من لدن الجهات وهيئات مراقبة مخاطر السوق؛
- حزمة من الأدوات المخصصة لتدبير ومراقبة مخاطر السوق.

## نظام القيود

يشغل نظام القيود الذي ينظم أنشطة السوق من خلال نظام القيود الداخلية الذي يوظف المخاطر الكامنة في محفظة التداول، ولا سيما القيود المتعلقة بالسوق والمعاملات والأطراف المقابلة.

يرتكز نظام قيود السوق على مدى القدرة على تحمل مخاطر السوق، وذلك مع مراعاة رأس المال المتاح وهدف الملاءة المالية. يتم تقسيم الحد الأقصى من التساهل إلى أغلفة مخاطر السوق المعتمدة، والتي يتم تخصيصها لكل خط إنتاج أو فئة أصول، وذلك بناءً على مقياس توزيع أغلفة الخسارة، والتي تستند بدورها إلى مقاييس الأداء المعدلة حسب المخاطر.

تحدد أغلفة الخسارة من خلال حدود القيمة الشاملة المعرضة للخطر والقيمة المعرضة للخطر حسب المحفظة، التي تكملها حدود وقف الخسارة وحدود الحساسية المناسبة لكل نوع من أنواع المنتجات. ويأخذ تعريف هذه الحدود في الاعتبار حجم المحفظة والصدمات التاريخية لمعايير السوق التي لوحظت خلال فترات التقلب الشديد.

ويمثل نظام حدود المعاملات تفويض للصلاحيات فيما يتعلق بمبالغ المعاملات المراد معالجتها، وذلك تبعاً لطبيعة الأدوات المعتمدة والرتبة الهرمية للمشاركين في قطاع أنشطة السوق.

تتعلق حدود الطرف المقابل بمخاطر التعرض للأطراف البنكية المقابلة. وتحدد هذه القيود إما على أساس نموذج خبير من خلال تحليل البيانات النوعية والكمية للأطراف المقابلة أو من خلال وكالات التقييم، وإما على أساس نموذج إحصائي يتضمن متغيرات كمية مقترنة بعنصر المخاطر القطرية.

وفضلاً عن ذلك، يستند نظام حدود السوق والمعاملات إلى شبكة تفويض الصلاحيات التي تحدد القيود حسب الأدوات والسوق والمشاركين. يتم تأطير عملية تجديد الحدود وتدابير الإعفاءات من خلال تعميم داخلي.

## نظام تتبع مؤشرات المخاطر

يندرج الرصد اليومي لمخاطر السوق ضمن مهام "المكتب الأوسط" و"إدارة تدبير المخاطر". وتحرص لجنة تدبير المخاطر التابعة للمجموعة، من خلال التقارير نصف الشهرية، على مراقبة مستويات التعرض والمردودية والمخاطر المتصلة بأنشطة السوق والامتثال للنصوص التنظيمية ولنظام الحدود. كما يشتمل هذا التقرير على تحليل حساسية المحافظ وعمليات المحاكاة في إطار السيناريوهات القصوى مع مراعاة هيكل المحافظ والارتباطات بين مختلف عوامل الخطر.

وإلى جانب الإبلاغ التنظيمي، يقوم نظام الإبلاغ عن المخاطر داخل البنك على التقريرين الرئيسيين التاليين:

- إعداد التقارير الداخلية المتعلقة بعملية رصد وتدبير مخاطر السوق، بما في ذلك مؤشرات المخاطر حسب القسم والمحفظة؛
- إعداد التقارير الداخلية المتصلة برصد وتدبير مخاطر السوق المخصصة للجنة تدبير المخاطر التابعة للمجموعة التي تعقد اجتماعاتها كل شهرين، وللجان المنبثقة عن هيئات الحكامة. وتعتمد هذه التقارير المنظمة حسب فئة الأصول على نهج القيمة المعرضة للمخاطر وعلى مقاييس منهجية لحساسية محافظ مختلف معايير السوق. كما أنها ترصد تطور التعرضات ومؤشرات المخاطر خلال العام المنصرم مع تركيز يومي على الأشهر الثلاثة الماضية. وتجري مقارنة مؤشرات المخاطر هذه، شأنها في ذلك شأن قياسات المراكز، بالحدود الداخلية الموضوعية مسبقاً.

## أدوات التتبع وتدبير المخاطر

يستند تقييم مخاطر السوق على الجمع بين مجموعتين للقياس تمكنان من تحديد المخاطر المحتملة: من ناحية، حساب القيمة المعرضة للخطر ومن ناحية ثانية، استخدام مقاييس الحساسية وسيناريوهات الضغط. كما اعتمد البنك على بنية تقوم على تدبير وتتبع مخاطر السوق من خلال استخدام مقارنة القيمة المعرضة للخطر لمحفظة التداول بأكملها.

تُعرّف القيمة المعرضة للمخاطر بأنها الحد الأقصى للخسارة النظرية التي يمكن أن تتعرض لها المحفظة المالية في حالة حدوث تطورات معاكسة في معايير السوق طيلة أفق زمني وفترة ثقة معينة. واستناداً إلى عامين من البيانات التاريخية، نستنتج بأن البنك يستخدم فترة ثقة تبلغ 99% وأفقاً زمنياً مدته يوم واحد. وهذا الأمر يتيح مراقبة مخاطر السوق التي يتحملها البنك في أنشطة التداول على أساس يومي في ظل ظروف السوق العادية.

إن الطريقة المعتمدة لحساب القيمة المعرضة للمخاطر هي نموذج تاريخي يقوم على السيناريوهات التاريخية لعوامل الخطر الكامنة في محفظة التداول. يأخذ هذا النموذج ضمنياً في الاعتبار الارتباطات بين مختلف عوامل الخطر. يتم حساب القيمة المعرضة للمخاطر الشاملة لجميع أنشطة التداول وفقاً لنوع الأداة وفترة عوامل الخطر.

وإلى جانب مؤشر القيمة المعرضة للخطر، يدرج البنك التحليلات وحدود الحساسية في نظامه الخاص بالمراقبة. كما يتم تقدير التأثيرات المتعلقة بالرياح والخسائر، بناءً على السيناريوهات القياسية أو سيناريوهات الضغط، لمحفظة التداول بأكملها. ويتم اختيار

هذه السيناريوهات انطلاقاً من الفئات الثلاث الآتية؛ السيناريوهات المثبتة تاريخياً، والسيناريوهات الافتراضية، والسيناريوهات السلبية.

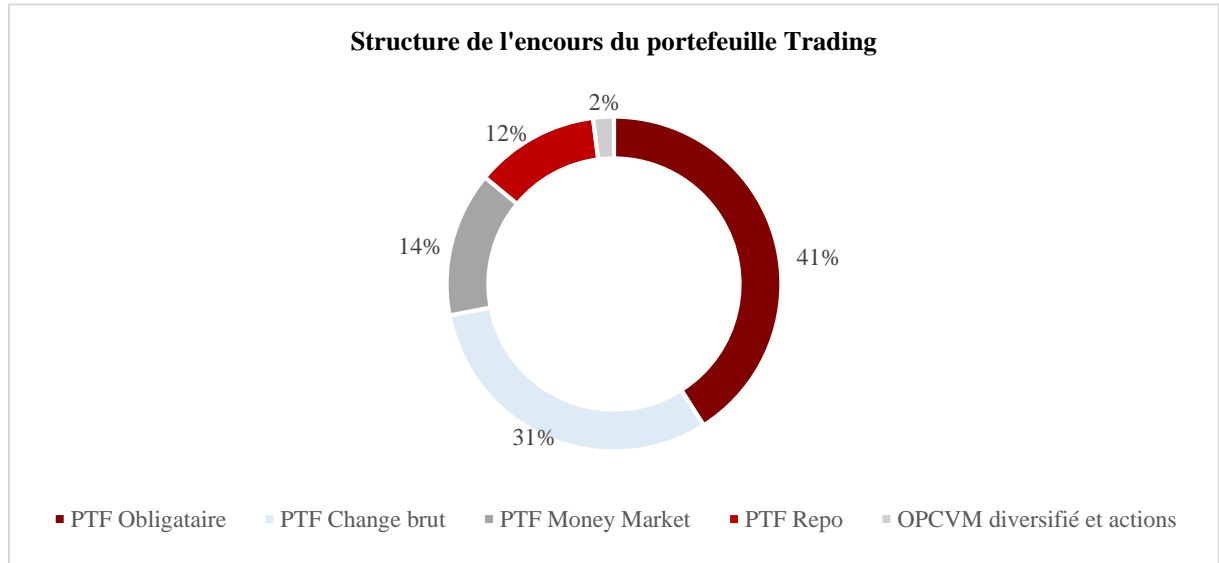
السيناريوهات الرئيسية المختارة هي كالتالي:

- تباين في أسعار الفائدة بمقدار +/- 1 نقطة أساس، +/- 10 نقطة أساس، +/- 25 نقطة أساس، +/- 50 نقطة أساس، و +/- 100 نقطة أساس (حسب الصدمات الشاملة وفئات النضج)؛
- تباين كبير في أسعار الفائدة بمقدار 200 نقطة أساس؛
- تباين في أسعار الصرف بنسبة +/- 1% و 5%، مع الأخذ في الاعتبار الارتباط بين اليورو والدولار الأمريكي في تكوين سلة الدرهم المغربي؛
- الاختلافات الشديدة المحسوبة على أساس أسعار الفائدة التاريخية، وأسعار مختلفة العملات ومؤشر مازي.

### تطور التعرضات وحجم المخاطر

عند متم دجنبر 2022، تم تحديد جاري المبلغ الإجمالي لمحفظة التداول في مبلغ 126 مليار درهم، تم إيداع 41% من المبلغ في سندات متداولة مباشرة أو عن طريق هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة و31% في نشاط الصرف الأجنبي. في حين يقدر إجمالي القيمة المعرضة للمخاطر (خلال يوم واحد بنسبة 99%)، باستثناء تأثير التنوع بين المحافظ، في مبلغ 128 مليون درهم. وتتركز القيمة المعرضة للمخاطر بشكل أساسي في محفظة السندات وخزانة العملات الأجنبية، وبشكل ثانوي في سندات الملكية والعملات الآجلة ومشتقات العملات الأجنبية. ويرجع ذلك إلى حجم هذه المحافظ والتقلب الكبير في عوامل المخاطرة وإلى وزنها مقارنة بباقي العناصر في المحفظة الإجمالية. في عام 2022، اتخذ مستوى الخطر اتجاهاً تصاعدياً، وذلك بعد الارتفاع المهول في أسعار الفائدة الناجم عن زيادة سعر الفائدة الرئيسي في شهر شتنبر من نفس السنة. وقد انعكس هذا الاتجاه في نهاية العام بعد تعديل التعرض للسندات. تبين الرسوم البيانية التالية في نهاية شهر شتنبر 2022، هيكل محفظة التداول للبنك ومساهمة كل فئة من عوامل الخطر في إجمالي القيمة المعرضة للخطر.

### بنية جاري محفظة التداول





- تقرير ربع سنوي موجه للجنة إدارة الأصول والخصوم بشأن مستويات التعرض، واختبارات التحمل من حيث التأثير على الناتج الداخلي الإجمالي وعلى رؤوس الأموال الذاتية، والتطور المتوقع للنسب الاحترازية.
  - نظام حدود تأثيرات المخاطر، فيما يتعلق بالناتج الداخلي الإجمالي ورؤوس الأموال الذاتية؛
- يهدف تدبير مخاطر أسعار الفائدة الشاملة، من خلال هذا النظام، إلى تحسين تأثير أسعار الفائدة على الربح ورؤوس الأموال الذاتية عبر الاعتماد على حساب الفارق.

### نظام تدبير مخاطر أسعار الفائدة الشاملة

تتم عملية تقييم ومراقبة المستوى العام لمخاطر أسعار الفائدة الشاملة كما يلي:

- مرة واحدة كل ثلاثة أشهر عند إغلاق القوائم التركيبية.
- بالتزامن مع عملية التخطيط (مرحلة مذكرة التوجيه الاستراتيجي ومرحلة صياغة الخطة المالية متوسطة الأجل)، وذلك كأداة للمصادقة النهائية على الخطة المالية متوسطة الأجل.
- عند حدوث تغييرات مهمة في شبكات الأسعار لتقييم تأثيراتها.

يعتمد نظام المراقبة المذكور على ما يلي:

- منهجية التقييم المبنية على مقارنة الفوارق. وينتج عن ذلك تصنيف الأصول والخصوم وفقاً لشكل الاستحقاقات وأسعار الفائدة (إن كانت ثابتة أو متغيرة)، إلى جانب عوامل أخرى كالمدة المتبقية والسلوك المستقبلي؛
  - تقرير ربع سنوي موجه للجنة إدارة الأصول والخصوم بشأن مستويات التعرض، واختبارات التحمل من حيث التأثير على الناتج الداخلي الإجمالي وعلى رؤوس الأموال الذاتية، والتطور المتوقع للنسب الاحترازية.
  - مع حدوث تغييرات مهمة في شبكات الأسعار لتقييم تأثيراتها.
- من خلال هذا النظام، تهدف إدارة مخاطر أسعار الفائدة الشاملة إلى تحسين تأثير أسعار الفائدة على الربح بالاعتماد على حساب الفوارق الثابتة والمتحركة.

### تطور مؤشرات المخاطر

يحدد البنك مؤشرات تدبير مخاطر أسعار الفائدة وفقاً لمخاطر أسعار الفائدة في المحفظة البنكية IRRBB. يتم استخدام العديد من تصورات صدمة الأسعار لتحديد التأثير على هامش الفائدة الصافي والقيمة الاقتصادية لرؤوس الأموال الذاتية.

وبتطبيق التصورات التنظيمية، تكون التأثيرات الأشد كالتالي:

- بالنسبة لتغيرات القيمة الاقتصادية: -2370 مليون درهم أي بنسبة 7,4% من رؤوس الأموال الذاتية فئة Tier1، وهو أقل من الحد التنظيمي الذي يصل إلى 15%.
- بالنسبة للتغيرات هامش صافي الفائدة: -410 مليون درهم أي بنسبة 5,2% من توقعات صافي الفائدة، والتي تظل أقل من حدود أهداف المخاطر للمجموعة.

### مخاطر السيولة

قد تنشأ هذه المخاطر من بنية الحصيلة بسبب عدم التطابق بين الاستحقاقات الفعلية للأصول والخصوم، أو احتياجات تمويل الأنشطة مستقبلاً، أو سلوك الزبناء أو الاضطراب المحتمل في الأسواق، أو الوضع الاقتصادي.

يهدف تدبير مخاطر السيولة إلى ضمان توفر المجموعة على الأموال اللازمة للوفاء بالتزاماتها المالية عند استحقاقها. ويتضمن تدبير هذه المخاطر الحفاظ على مستوى كافٍ من الأوراق المالية النقدية وإمدادات مستقرة ومتنوعة من الأموال. تتكون محفظة الأوراق المالية بشكل رئيسي من سندات الخزينة وهيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة وبنسبة قليلة من الأسهم السائلة.

يعتمد تدبير السيولة على ما يلي:

- تتبع نسب السيولة في الحصيلة وفقاً للمتطلبات الداخلية وتلك الناتجة عن التنظيم؛

- وضع جدول زمني للسيولة يركز على مختلف التصورات الدينامية وفي أفق الخطة المالية المتوسطة الأجل، فضلا عن وضع جدول ثابت للسيولة يعطي مؤشرات عن حالة السيولة في البنك في الأجلين المتوسط والبعيد؛
- تتبع محفظة الاستثمارات وتوقعات التدفقات النقدية؛
- الاحتفاظ بمجموعة متنوعة من مصادر التمويل وتتبع تركيز الودائع حسب نوع المنتجات والأطراف المقابلة مع تتبع المنتظم لتركيز أكبر 10 مودعين؛
- الحفاظ على علاقات مميزة مع المستثمرين المؤسسيين والشركات الكبرى.

تتوفر المجموعة على سياسة لتدبير مخاطر إعادة التمويل والتي يتم تنفيذها في ظل ظروف السوق العادية ولكن أيضًا في حالة حدوث أزمة سيولة. وتحدد هذه السياسة آليات التتبع بالإضافة إلى البدائل للتخفيف من مخاطر إعادة التمويل في حالة حدوث أزمة سيولة طويلة الأجل. تشكل ودائع الزبناء تحت الطلب (الحسابات الجارية وحسابات التوفير) جزءاً كبيراً من التمويل الإجمالي للمجموعة والذي أثبت استقراره على مر السنين.

بالإضافة إلى أن البنك الشعبي المركزي يعتبر متدخلًا مهماً في أسواق المال والسندات، من خلال أنشطته في السوق. ويمكن الموقع الذي يحتله من القيام بعمليات إعادة الشراء قصيرة الأجل لدى بنك المغرب والبنوك والمؤسسات المالية الأخرى.

### تطور مؤشرات المخاطر

وبلغ إجمالي أصول القرض الشعبي للمغرب 391 مليار درهم في نهاية دجنبر من سنة 2022 مقارنة بـ 365 مليار درهم التي تم تسجيلها سنة 2021، بارتفاع نسبته 7,0%.

وخلال سنة 2022، ارتفعت قروض الزبناء بمبلغ 6,7 مليار درهم، بينما ارتفعت القروض المالية بمبلغ 2,9 مليار درهم.

وفي نفس الوقت، ارتفعت محفظة الأوراق المالية بمبلغ 15,3 مليار درهم، كما أن سندات الملكية شهدت نمواً بقيمة 1,1 مليار درهم، بحيث تم إعادة تمويل هذه المبالغ من خلال:

- نمو ودائع الزبناء (+18,5 مليار درهم)
- ارتفاع الأموال الذاتية (+3 مليار درهم)
- الاشتراك في دين ثانوي دائم (+0,5 مليار درهم)
- انخفاض حساب بنك المغرب (-5,7 مليار درهم)

بلغ مستوى نسبة تغطية السيولة (LCR) 179%، وهو أعلى بكثير من الحد الأدنى التنظيمي.

ارتفعت موارد القرض الشعبي للمغرب المحصلة من الزبناء بنسبة 6,9%، لتنتقل من 269 مليار درهم المسجلة في دجنبر 2021 إلى 287 مليار درهم في دجنبر 2022. وتتعلق هذه الزيادة بالحسابات الجارية الائتمانية (+11,5%) وكذلك حسابات دفاتر الحساب (+2,3%). وارتفعت حصة الموارد غير المدفوعة إلى 74,5% في دجنبر 2022 مقارنة بـ 71,6% التي تم تسجيلها في دجنبر 2021.

واستقر معامل التحويل في 80,3% خلال شهر دجنبر 2022 مقابل 82,4% خلال دجنبر لسنة 2021.

### ١٧. مخاطر التشغيل وخطة استمرارية النشاط

#### مناهج تدبير مخاطر التشغيل

تحدد سياسة تدبير مخاطر التشغيل المعتمدة من طرف المجموعة والمصادق عليها من طرف أجهزتها للحكامة المحاور الأساسية لمختلف مكونات منظومة تدبير مخاطر التشغيل. وتم تجسيد التفاصيل المتعلقة بهذه العناصر في دوريات ومساطر ودلائل خاصة للمستعملين.

ومن خلال هذه السياسة، تبرز المجموعة الفائدة من تصنيف مخاطر التشغيل حسب مراجع مشتركة تتيح تجميع وتحليل وإصدار التقارير. وفي هذا الصدد، تختار المجموعة بالنسبة للفئات السبع الكبرى لبازل ما يلي :

- الغش الداخلي : الخسائر الناتجة عن عمليات تروم الغش و سرقة ممتلكات والتحايل على القوانين أو سياسة المقاوله والتي يشترك فيها على الأقل عنصر واحد من البنك ؛

- الغش الخارجي : الخسائر الناتجة عن عمليات تروم الغش و سرقة ممتلكات والتحايل على القوانين من خلال طرف خارج عن البنك ؛
- الممارسات في مجال الشغل والسلامة في أماكن العمل : الخسائر الناتجة عن عمليات غير مطابقة للقوانين أو الاتفاقيات المتعلقة بالشغل أو الصحة أو السلامة أو طلبات التعويض عن ضرر شخصي أو المس بتكافؤ الحقوق أو أفعال التمييز ؛
- الزبناء والمنتجات والممارسات التجارية : الخسائر الناتجة عن تقصير غير متعمد أو ناتج عن لامبالاة بواجب مهني، بما في ذلك المتطلبات في مجلب الائتمان والمطابقة، تجاه زيون أو زبناء محددين أو نتيجة طبيعة أو تصميم أحد المنتجات ؛
- ضرر في الأصول الملموسة : انهيارات أو أضرار ناتجة عن كارثة طبيعية أو حوادث أخرى ؛
- انقطاع في النشاط واختلالات في الأنظمة : خسائر ناتجة عن انقطاعات في النشاط أو اختلالات في الأنظمة ؛
- تنفيذ وتسليم وتدبير المساطر : خسائر ناتجة عن خطأ في المعاملة أو مشكل في تدبير المناهج أو الخسائر الناتجة في إطار العلاقات مع الأطراف المقابلة التجارية والموردين.

### تنظيم وظيفية مخاطر التشغيل

تتمحور وظيفية مخاطر التشغيل ضمن المجموعة حول :

- الوظيفة المركزية على مستوى البنك الشعبي المركزي التي تتولى مهمة تصميم وقيادة الأدوات المنهجية والمعلوماتية مع ضمان حساسية وتكوين ومساعدة مختلف المتدخلين ؛
- مدبري المخاطر الجهوية الذين يتولون مهمة روافد للوظيفة المركزية على مستوى البنوك الجهوية ؛
- مراسلو مخاطر التشغيل المحددون حسب المهن في إطار بروتوكول جمع العوارض. ويتولى هؤلاء المراسلون دور إحصاء خسائر التشغيل وتصنيفها في أداة لتدبير مخاطر التشغيل الموضوعية رهن تصرفهم ؛
- زملاء على مستوى الشركات التابعة التي تسهر على وضع منهجية وأدوات لمخاطر التشغيل بتنسيق مع التدابير المعتمدة داخل المجموعة؛
- يتجاوز التدبير الجيد لمخاطر التشغيل هذه الوظيفة ويتطلب انخراط جماعي لكافة الفاعلين في المجموعة، سواء على مستوى وضع التدابير التنظيمية أو على مستوى التدبير اليومي لمخاطر التشغيل.

### خارطة مخاطر التشغيل

تندرج مراجعة مخاطر التشغيل ضمن استمرارية الجهود التي يبذلها البنك من أجل وضع منظومة لتدبير مخاطر التشغيل وضمان التحكم بها ومطابقته لأنظمة القطاع. في هذا السياق، تعتمد منهجية مراجعة خارطات مخاطر التشغيل على مراجع داخلية للمناهج. وبمساعدة ورشات مع الخبراء المهنيين، يتم تحديد وتقييم وقائع مخاطر التشغيل. ويتم تقييم هذه الوقائع حسب معيار الوتيرة ومعيار التأثير الأحادي المتوسط، وذلك تبعاً لشبكتين تم إعدادهما لهذا الغرض واللتين تنص كل واحدة منهما على 5 درجات للتنقيط. بينما يتم تقييم تدابير التحكم في المخاطر حسب المستويات الثلاثة التالية : مرضية، مرضية بتحفظ، أو غير مرضية.

وتميزت سنة 2022 بما يلي :

- تعويض أداة تدبير مخاطر التشغيل Front GRC ب eFront ERM لمراعاة التطورات المهنية والتكنولوجية
- إعداد في 30 شتنبر 2022 لأول حصر لمخاطر التشغيل المثبتة على مستوى الحل الجديد eFront ERM مع إدراج البنوك الشعبية الجهوية والشركات التابعة.

وفي 30 يونيو 2023، تمتد خارطات مخاطر التشغيل إلى معظم مناهج البنك مما يعطي صورة تراتبية لمخاطر التشغيل المفترضة. كما يتم تحديد مخططات للتخفيف من أجل تحسين تدابير التحكم في المخاطر الموجودة، مما يغطي بالتالي المخاطر الرئيسية.

جمع العوارض

طبقا للمتطلبات التنظيمية، تم وضع نظام للعوارض المتعلقة بمخاطر التشغيل والقائم على آلية للتصريح. وتم تدبير هذا النظام، في الزمن الواقعي، بفضل أداة خاصة. بحيث يصرح مراسلو مخاطر التشغيل المعينين على مستوى مختلف المهن والشركات التابعة مباشرة على مستوى هذه الأدوات. كما تقرر وضع workflow لتزويد المدبرين ببقطة دائمة لوقوع مخاطر التشغيل.

ويتيح التنشيط المستمر لمناهج جمع العوارض تحسين جودة التصريحات والتمتع برؤية واضحة لمستوى مخاطر البنك.

## تتبع الأنشطة المرحلة

من أجل قياس المخاطر التي تحيط بالبنك، تم وضع شبكتين للتقييم :

- شبكة حساسية تتضمن 8 محاور ( وضع الخدمة وعدد الخدمات في الجهة، وكلفة الخدمة، والمتطلبات التنظيمية ... ) على سلم من 1 إلى 4، مما يتيح تقديم الخدمات حسب تعرضها للمخاطر ؛
- شبكة على مستوى المراقبة التي تتضمن 5 محاور ( الصحة المالية، خطة استمرارية النشاط، زيارة مقدم الخدمة ) على سلم من 1 إلى 4، مع إبراز مستوى التحكم في المخاطر بين مقدمي الخدمات لنفس النشاط.

## منظومة تدبير خطة استمرارية النشاط

تحدد المجموعة خطة استمرارية النشاط على أنها مخططا لعمليات مكتوبة تستعرض المساطر وتحدد المناهج والأدوات اللازمة لتتبع أو إعادة عمليات تنظيم ما في حالة اختلال كبير في التشغيل.

وتنص استراتيجية استمرارية النشاط على إحصاء المساطر الحساسة. وتشكل هذه المساطر نطاق استمرارية النشاط في حال وقوع عارض للأداء كما تم تصنيفها في خارطة التهديدات التي يمكن أن تؤدي بالبنك إلى التوقف.

وتغطي هذه الاستراتيجية سيناريوهات التهديدات التي يمكن أن يكون لها تداعيات مثل :

- عدم جاهزية المستخدمين
- عدم جاهزية نظام المعلومات
- عدم جاهزية المحلات
- عدم جاهزية مقدمي الخدمات الأساسية

## تفعيل خطة استمرارية النشاط

تجدر الإشارة إلى عدم وقوع أي حادث كبير خلال النصف الأول من 2023 يجبر البنك على تفعيل خطتها لاستمرارية النشاط. من ناحية أخرى تم تنظيم تدابير و حصص للتحسيس والإعداد مع مختلف الأطراف ذات العلاقة.

## منظومة تدبير مخاطر تسرب للنظام المعلوماتي

لمواجهة مخاطر المجال السيبراني، صادقت اللجنة الاستراتيجية لسلامة نظم المعلومات في 5 دجنبر 2012 على إنشاء الإدارة العامة لسلامة نظم المعلومات.

وهكذا، من أجل الاستجابة لمتطلبات سلامة نظم المعلومات، ولا سيما القرار رقم 712-15-2 للإدارة العامة لسلامة نظم المعلومات الصادر بتاريخ 12 جمادى 1437 ، وضع البنك تدابير مكونة من وسائل تنظيمية وبشرية وتقنية :

- تعيين مسؤول عن نظم المعلومات، الذي يتمثل دوره في تقديم استراتيجية للأمن السيبراني للإدارة العامة تبعا للمخاطر التي تؤثر على نظام معلومات البنك ومراقبة تطبيقها.







